

صِدَاقَةٌ
يؤكدُها الزَّمانُ

دافيد تشير تكوف

صداقة يؤكد لها الزمن



مطبوعات وكالة انباء نوکوستی

الفصل الأول

الخرافة والحقيقة

أصل الخرافة :

كان انتصار ثورة ١٩١٧ الاشتراكية العظمى التى قضت مرة واحدة وإلى الأبد على سيطرة الطبقات المستغلة فى روسيا من شأنه أن انطلقت حلقات من ردود الفعل من حركات التحرر فى كل أنحاء العالم .

ولقد هبت جميع قوى الرجعية والقهر ، فى الداخل والخارج ، لتحمل السلاح ضد روسيا الثورة التى كانت مثالا حيا لانتصار نضال الطبقة العاملة على العبودية الرأسمالية غير أنه بعد أن أخفقت هذه القوى فى محاولاتها لضرب دولة العمال والفلاحين الثورية بقوة السلاح ، عمدت الى اقامة ما أسمته « بالحزام الصحى » على طول الحدود لخلق الدولة وتخريبها عن طريق الحروب الأهلية والمؤامرات الاستعمارية والمجاعات ولعزل العالم عن « الأفكار الشيوعية الخطرة » وحشده ضد الحركة الشيوعية .

وعلى أية حال فإنه لم يكن فى مقدور هذا كله أن يمنع حركة التاريخ من أن تسير الى الأمام ، فبدأت فى أنحاء العالم - حيث كانت تسيطر الرأسمالية باستغلالها الوحشى السافر وأساليب القمع التى كانت تمارسها ضد الشعوب - موجات اضراب ومظاهرات مناهضة للامبريالية كما تفجرت الثورات وجركات التحرر الوطنى هنا وهناك .

وفى محاولة لاختفاء الأسباب الحقيقية لنضال الطبقة العاملة المضطهدة ، وهى الأسباب الناجمة عن التناقضات التى يستعصى حلها داخل النظام الرأسمالى . وفى مقدمتها التناقض

العائم بين العمل ورأس المال ، والسياسة الامبريالية القائمة على العنف والسلب والنهب ، عمد حكماء الرأسمالية وانبيائها الى اختراع خرافة « يد موسكو » ملقين باللائمة على « المهيجين الحمر » ومتيرى المتاعب الذين قالوا أن موسكو تبعث بهم الى الدول الرأسمالية والمستعمرات لاثارة الجماهير هناك .

ولقد انكشف ريف هذه الخرافة منذ زمان بعيد ، ومع ذلك فان ممثلى الطبقات الحاكمة فى العالم الرأسمالى ما زالوا الى الآن يلجأون اليها لتحقيق اهدافهم التى طرأ عليها بعض التغيير منذ ذلك الحين . فهم يحتاجون لهذه الخرافة الآن ليس لانكار الأسباب التى تثير غضب من يقع عليهم الاستغلال - فهذه الأسباب أصبحت واضحة بما فيه الكفاية - وانما لتسويه الأهداف الحقيقية وراء المساعدات التى يقدمها الاتحاد السوفيتى منذ الأيام الأولى لقيام الدولة السوفيتية الى الشعوب المضطهدة .

من أجل تدعيم الروابط والوحدة مع المنغوليين والهنود والمصريين

لقد قامت ثورة اكتوبر على انها ثورة عالمية ، ولهذا كان لها دائما أهداف عالمية ، ولقد كتب لينين مؤسس الدولة السوفيتية فى عام ١٩١٦ أى قبل الثورة يقول :

« سنبذل كل جهد لدعم الروابط والوحدة مع المنغوليين والایرانیين والهنود والمصريين . ونحن تؤمن بأن هذا هو واجبنا كما أنه فى مصلحتنا ان نفعل هذا .. وسنحاول ان تقدم لهذه الأمم التى هى أكثر منا تخلفا واضطهادا ، مساعدات ثقافية لا هدف من ورائها ولا مأرب .. وسنساعدها على بلوغ مرحلة القدرة على استخدام الآلة وتخفيف وطأة العمل وتحقيق الديمقراطية والاشتراكية » .

(Coll. Works, Vol. 23, p. 67)

وأصبحت مساعدة الأمم المضطهدة فى نضالها من أجل التحرر الوطنى والقضاء على الاستغلال الاستعمارى مبدأ أساسيا مقررا

في السياسة الخارجية للدولة السوفيتية واتضح هذا في
انقوائين الأولى التي أصدرتها الحكومة السوفيتية ثم استمر
تطبيق هذا المبدأ دون أي خروج عليه طوال أكثر من خمسين عاما
هي عمر الاتحاد السوفيتي .

وكان القانون الأول الذي أقرته الحكومة السوفيتية -
قانون السلام - ثم إعلان حقوق الشعب العامل والمستغل -
وكلاهما وضعه لينين - يؤكدان نية دعاوى ضم الأراضي الأجنبية
ويعلمان الرفض المطلق من جانب روسيا السوفيتية « للسياسة
البربرية التي تفتنقها الحضارة البورجوازية وهي السياسة التي
أقامت رخاء المستغلين في قلة من الدول المختارة عن طريق
استعباد مئات الملايين من الشعوب العاملة من آسيا وفي
المستعمرات عموما وفي الدول الصغيرة » .

(Coll. Works, Vol. 26, p. 424)

ولقد تطلعت الأمم الواقعة تحت سيطرة الاستعمار بأمل إلى
روسيا الثورة ، منذ بدء الحكم السوفيتي ، باعتبارها ضمانا
لتحريرهم .

وفي نوفمبر ١٩١٨ زار وفد هندي موسكو واستقبله لينين .
وسلم رئيس الوفد إلى ي.م. سفيردوف رئيس اللجنة التنفيذية
المركزية لكل روسيا مذكرة اختتمها بالكلمات الآتية « نحن نأمل
في أن يعد إلينا اخوتنا في روسيا الحرة العظيمة يد المساعدة من
أجل تحرير الهند وكل العالم » .

وفي أكتوبر عام ١٩١٩ استقبلت الحكومة السوفيتية أول
بعثة رسمية من أفغانستان وكانت الجمهورية السوفيتية الفتية
آنذاك تعيش أياما عصيبة تخوض خلالها نضال حياة أو موت ضد
قوى الثورة المضادة في الداخل وضد محاولات التدخل الخارجي .
وبعد خمسين عاما تقريبا روى ميرزا محمد خان يفتالي سفير
أفغانستان الأسبق في موسكو - وقد شاب فوداه - لصحفي
سوفيتي كيف رحب لينين في حرارة في الكرملين بممثل
الشعب الأفغاني الصديق الذي كان يرزح في ذلك الحين تحت

نير الحكم الامبريالي والذي كان يخوض الحرب ضد المستعمرين ،
وفى ذلك اللقاء قال ميرزا محمد خان يفتالى لينين « لنا أمل
ونحن نمد اليكم يد الصداقة فى انكم ستساعدون الشرق كله
على تحرير نفسه من نير الامبريالية الاوربية » .

وبينما كان الجيش الافغانى وقوات الدفاع المحلية تخوض
حربا ضروسا ضد المستعمرين البريطانيين بعث لينين و م. ا. ك.
كالينين الذى خلف سفردلوف فى رئاسة اللجنة التنفيذية المركزية
لكل روسيا برسالة الى افغانستان اكد فيها الامكانيات الهائلة
للمساعدات المتبادلة بين البلدين ، وكان لهذه الرسالة اثر فى دعم
الروح المعنوية للمناضلين من اجل الحرية فى افغانستان . وعندما
كان استقلال افغانستان معرضا للخطر فى عام ١٩٢٠ وافقت
الحكومة السوفيتية على تقديم جميع انواع المساعدات لتمكين
افغانستان من بناء دفاعها .

ما زالت المبادئ التى تترشد بها السياسة الخارجية
السوفيتية نحو الدول النامية هى المبادئ نفسها التى وضعت
فى عامى ٢١ - ١٩٢٢ عندما وجهت الحكومة السوفيتية تعليمات
الى سفيرها فى افغانستان وايران . وقد حددت التعليمات
الصادرة الى السفير السوفيتى فى افغانستان « ان سياستنا
نحو الشرق ليست عدوانية انها سياسة سلام وصداقة . ونحن
نقول للحكومة الافغانية ان نظامينا مختلفان وكذلك مفاهيمنا ،
واهدافنا ، غير اننا نلتزم سويا بالنضال المشترك لشعبينا من اجل
تحقيق الاستقلال الكامل . ونحن لا نتدخل فى شئونكم الداخلية
ولا نقحم انفسنا على ما يريده شعبكم او يبادر به ونحن نرحب
بكل تطور من شأنه تحقيق التقدم لشعبكم ونؤيده » .

كذلك فان السفير السوفيتى فى ايران تلقى التعليمات
الآتية : « ان سياستنا نحو الشرق تتعارض على خط مستقيم
مع سياسة الدول الامبريالية . فهى تؤازر النمو الاقتصادى
والسياسى المستقل لشعوب الشرق وستبذل كل ما فى وسعها
لمساعدة هذه الشعوب على تحقيق هذا الهدف . ونحن نرى ان
دورنا ورسالتنا هي ان نكون اصدقاء لا مطمع لهم وحلفاء

طبيعيين للشعوب التى تناضل من أجل تحقيق استقلالها
الاقتصادى والسياسى الكامل » .

ولقد ظلت الدولة السوفيتية طيلة أكثر من خمسين عاما
تطبق تعاليم لينين فى التعاون مع الشعوب المناضلة من أجل
استقلالها الاقتصادى والسياسى وتقديم المساعدات لها . وكان
لهذه السياسة أثرها فى دعم مكانة الاتحاد السوفيتى بين شعوب
أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

نموذج جديد

للعلاقات الدولية

أذاعت الحكومة السوفيتية بعد ثورة أكتوبر بوقت قصير
نصوص الاتفاقيات السرية التى عقدها القيصر والحكومة
البورجوازية المؤقتة . كما أعلنت بطلان الاتفاقيات التى فرضتها
حكومة روسيا القيصرية على الصين وتركيا وإيران وكلها
اتفاقيات تكبل هذه الدول وتقوم على عدم المساواة والاحتجاج .
واستردت إيران كل الحقوق والممتلكات التى استولت عليها منها
روسيا القيصرية ، وأعلنت الحكومة السوفيتية إلغاء ديون إيران
لروسيا القيصرية .

ولقد أعلن الشيخ أ. جاهانبانى فى عام ١٩٦٨ أن قيام روسيا
السوفيتية بإلغاء المعاهدات والاتفاقيات غير المتساوية التى فرضت
على الشعب الإيرانى بواسطة حكومة القيصر كان من شأنه دعم
التطور فى إيران كدولة مستقلة ذات سيادة .

وقامت الحكومة السوفيتية بإلغاء ديون تركيا التى كانت
تخوض القتال ضد الإمبريالية فى ذلك الوقت كما قدمت إليها
مساعدات مالية وأسلحة ومعدات لتمكينها من مواصلة نضالها
ضد الإمبريالية .

وبدأت روسيا السوفيتية بعد إلغاء المعاهدات غير المتساوية
بإنشاء علاقاتها مع الشرق على أساس جديد يقوم على الصداقة
والمساواة والاحترام المتبادل والسيادة وعدم التدخل فى الشؤون
الداخلية للآخرين . وهكذا أكدت السياسة السوفيتية نحو

الشرق أن دول الشرق المصطهدة والمتخلفة أصبح لها فى روسيا
السوفيتية صديق حميم .

وبدا الاتحاد السوفيتى يمارس دوره النبيل فى مساعدة
الشعوب المقهورة فى نضالها ضد الاستعمار معتبرا هذا الدور
واجبا دوليا عليه أن يؤديه . واقامت روسيا السوفيتية فى سنى
حياتها الأولى تعاونا اقتصاديا على قدم المساواة مع الدول النامية
لمساعدة هذه الدول فى تنمية اقتصادها ، بالرغم من أن
الاقتصاد السوفيتى الذى استنزفته الحروب الامبريالية
والحروب الأهلية الى حد كبير ، كان فى ذلك الحين لا يزال فى
بداية طريق النهوض على قدميه ، فضلا عن أن القدرات الاقتصادية
للدولة السوفيتية كانت لا تزال محدودة .

وفى عام ١٩٣٢ منح الاتحاد السوفيتى تركيا قرضا طويل
الامد بلا فائدة قدره ٨ ملايين دولار يسدد فيما بعد فى صورة
بضائع تركية .

وساعد الاتحاد السوفيتى تركيا فى بناء مصانع نسيج فى
كيسيرى ونازىلى ، كما ساهمت المساعدات السوفيتية فى
الثلاثينيات فى اقامة محالج ومشروعات صناعية اخرى فى
افغانستان . وكان حجم المساعدات السوفيتية آنذاك متواضعا
اذا ما قورن بالمساعدات التى يقدمها الاتحاد السوفيتى اليوم .
غير أن أهم ما فى الأمر هو أن هذه المساعدات أرست قواعد
مبادئ جديدة فى العلاقات الاقتصادية الدولية سمحت بأن تعد
دولة أكثر تقدما يد المساعدة الاختيارية المجردة من الهوى للدول
المتخلفة اقتصاديا .

وكان من شأن الهجوم الغادر الذى قامت به المانيا النازية
على الاتحاد السوفيتى عرقلة التنمية الاقتصادية السوفيتية ،
غير أن الشعب السوفيتى اقتلع جذور العدو بمجهود هائل
وتضحيات ضخمة مدافعا بذلك عن حريته واستقلاله ومحررا
الدول الأوروبية التى كان النازى قد احتلها .

واكدت سنوات ما بعد الحرب أن النصر الذى حققه الشعب
السوفيتى هيا الظروف لدعم النضال الذى خاضته شعوب

المستعمرات على نطاق واسع وبإصرار ضد الامبريالية مما ساعد على قيام عشرات من الدول المستقلة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وأحدثت الحرب خسائر مادية هائلة فى الاتحاد السوفيتى ، فلقد دمر الغزاة النازيون أكثر من ١٧٠٠ مدينة وهدموا أكثر من ٧٠ ألف قرية فأصبح ملايين من أبناء الشعب بلا مأوى ودمروا آلافا بعد آلاف من المشروعات الصناعية وأعطبوا آلاف الكيلومترات من خطوط السكك الحديدية ونهبوا المزارع الجماعية ومزارع الدولة ومراكز الآلات والجرارات ، وبرغم ذلك فإن حيوية النظام السوفيتى والميزات الكامنة فى الإدارة الاقتصادية المخططة مكنت الاتحاد السوفيتى سريعا من أن يعيد تعمير اقتصاده وفى سنوات قلائل ، بل وأن يتجاوز مستوى النمو الاقتصادى الذى كان قائما قبل الحرب .

مساعداً متبادلة بين البلدان الاشتراكية

ساعد الانتصار الذى حققه الاتحاد السوفيتى على ظهور الدول الاشتراكية فى أوروبا وآسيا . وفى الوقت نفسه توطدت جذور علاقات دولية من نمط جديد هو الرفاقية الاشتراكية ، وارتفعت فروعها نحو السماء . وبينما كان الاتحاد السوفيتى يواجه المهام الجسام المرتبطة بإعادة تعمير الاقتصاد الذى خربته الحرب كان فى نفس الوقت يساعد الدول الاشتراكية على تنمية وتطوير نفسها . وساهمت الآلات والمعدات والقروض طويلة الأجل التى قدمها الاتحاد السوفيتى للبلدان الاشتراكية الفتية بدور أساسى فى تمكين هذه البلدان من تنفيذ برامج التصنيع وتوسيع نطاق هذه البرامج وخصوصا فى البلدان الاشتراكية فى آسيا حيث كان مستوى النمو الاقتصادى هناك منخفضا بوجه خاص .

وقدم الاتحاد السوفيتى يد العون لجمهورية الصين الشعبية فى إقامة أكثر من ٢٠٠ منشأة صناعية رئيسية ومصانع

ومشروعات أخرى وزودها بأحدث أنواع الآلات . وتمكنت جمهورية الصين الشعبية بفضل المساعدة السوفيتية من إقامة صناعات جديدة مثل الطائرات والسيارات والجرارات وصناعة توليد القوى والصناعات الهندسية الميكانيكية الثقيلة وإنتاج الآلات الدقيقة وهندسة الراديو وفروع متعددة من الصناعات الكيماوية كما أعطى الاتحاد السوفيتى لجمهورية الصين الشعبية قروضا بلغ مجموعها ١٦.٦ ملايين روبل بشروط طيبة .

كذلك أقام الاتحاد السوفيتى تعاونا اقتصاديا وتكنولوجيا واسع النطاق مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية فيتنام الديمقراطية وجمهورية منغوليا الشعبية والدول الاشتراكية الأخرى . وتسدد هذه الدول القروض التى حصلت عليها من الاتحاد السوفيتى كما تدفع ثمن المصانع والمعدات عن طريق تزويد الاتحاد السوفيتى بالمعادن المختلفة والمنتجات الزراعية الخام والبضائع الاستهلاكية والآلات .

وأصبح من الممكن فى ظل التعاون الاقتصادى والفنى الشامل بين البلدان الاشتراكية التعجيل بتنمية الدول المتخلفة اقتصاديا وبالتالي خلق ظروف لرفع البلدان الاشتراكية تدريجا الى مستوى واحد من التنمية . وهذا بدوره هيا الظروف لكل دولة اشتراكية لكى تركز على تنمية أكثر الصناعات فعالية ومجربة للفائدة ، كما هيا الظروف لتوسيع نطاق التخصص الدولى للعمالة وهو النظام الذى يحقق فائدة متساوية لكل الدول المشتركة فيه ، كما يزيد من معدلات التنمية الاقتصادية والإنتاجية المرتفعة للعمالة . مما يجعل من الميسور أن تستغل الدول مواردها الطبيعية بأفضل السبل لبلوغ مستويات معيشة مرتفعة .

وفى الوقت الذى كان فيه التعاون الاقتصادى بين البلدان الاشتراكية يسير قدما ، زاد الاتحاد السوفيتى من مساعداته للدول النامية التى نفضت عن كواهلها الحكم الاستعمارى .

مساعداً لدول العالم الثالث

كان الاتحاد السوفيتى فعلاً بوجه خاص فى دفع الأمم المتحدة الى اعلان حق الشعوب فى تقرير المصير والاتفاق على مبادئ العون الاقتصادى للدول النامية ، وكانت له المبادرة فى جعل الأمم المتحدة تتبنى اعلان حق الاستقلال لدول وشعوب المستعمرات ومبادئ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول وصون استقلالها وسيادتها .

وفى عام ١٩٤٩ أعلن الوفد السوفيتى فى الأمم المتحدة موقف بلاده فيما يتعلق بحماية المصالح القومية للدول النامية وأعلن تأييده لتقديم معونات لهذه الدول تتفق وميثاق الأمم المتحدة ، ويكون من شأنها تثبيت استقلال هذه الدول . وذكر الوفد السوفيتى أن المساعدات الاقتصادية لا ينبغي أن ترتبط بامتيازات اقتصادية أو سياسية تحصل عليها الدول التى تمنح هذه المساعدات لأن هذا يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة . ونجح الاتحاد السوفيتى فى حمل الدورة التاسعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة على الموافقة على قرار ينص على أن المبدأ الأساسى فى تقديم معونات فنية للدول النامية ينبغي أن يكون منبثقاً من الرغبة فى مساعدة هذه الدول على تحقيق استقلالها الاقتصادى عن طريق تطوير صناعاتها وزراعتها وعلى رفع مستويات معيشة شعوبها دون أن تكون هناك شبهة ، أيا كانت ، فى الانتقاص من سيادتها الوطنية . ودون أن تكون هناك تفرقة فى معاملة أية دولة بسبب نظامها السياسى أو لاعتبارات عنصرية أو دينية .

وأعرب الاتحاد السوفيتى أيضاً عن استعدادة لتقديم مساعدات اقتصادية وفنية للدول النامية عن طريق دفع مساهمات نقدية سنوية لتنفيذ البرنامج الموسع للمساعدات الفنية التابع للأمم المتحدة .

ولقد سجلت فترة الخمسينيات نقطة التحول بالنسبة لتطوير حركة التحرر الوطنى ودفعها الى الامام .

ومع ازدياد قوة الاتحاد السوفيتي والعالم الاشتراكي كله حدثت تحولات في ميزان القوى العالمي لصالح القوى الثورية ، مما أدى الى اضعاف الامبريالية ، وهذا بدوره أدى الى دفع عجلة التقدم الاجتماعى الى الامام فى كل انحاء العالم ، والى زيادة النضال المعادى للاستعمار احتداما . وبدأ النظام الاستعماري يتداعى وحصل اكثر من ١٥٠٠ مليون من شعوب المستعمرات السابقة والدول نصف المستعمرة على استقلالهم السياسى .

ومن ثم برزت مشاكل تحقيق الاستقلال الاقتصادى والتغلب على التركة الثقيلة التى خلفها الاستعمار من التخلف الاقتصادى والفقر والجوع والمرض والامية .

القانون الذى قضى

على الشعوب بالفقر

يرجع السبب الرئيسى فى تخلف الدول النامية اقتصاديا الى عمليات نهب الثروات التى قام بها الاستعماريون امداء طويلا كما يرجع الى استمرار استغلال الاحتكارات لطاقات شعوب هذه الدول ومواردها الطبيعية .

ولقد عبر عن هذا الراى الذى يستند الى حقائق موضوعية - ممثلو عدد من الدول النامية فى مؤتمر « مجموعة - ٧٧ » الذى عقد فى الجزائر عام ١٩٦٧ .

ومع ذلك فهناك فى الوقت نفسه بعض من الدول النامية لا تفرق بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية المتقدمة معتبرة كلا منهما ما يسمى بالدول المغنية . غير أن التجربة تؤكد أن القوى الاستعمارية وحدها هي التى قامت ، خلال مدة السيطرة التى استمرت عدة قرون ، باستنزاف ثروات الدول النامية . ولا تزال الاحتكارات الغربية تسيطر على عدد من الفروع الهامة لاقتصاد الدول النامية الفتية حتى وقتنا هذا . وقد كتبت مجلة « الحرية » اللبنانية مشيرة الى الاحتكارات الغربية ذات مرة فقالت « ان الاحتكارات الغربية التى ورثت شروط الامتيازات التى تضمنتها اتفاقيات تم ابرامها خلال فترة الاستعمار المباشر ، مازالت تواصل نهب ثرواتنا الطبيعية مفترضة ان الامة العربية عاجزة عن القضاء

على قانون السيطرة والاستغلال الذي اقامه الغرب في المنطقة .
وفي الحقيقة فان اكثر من ٧٠ في المائة من امتيازات البترول في
منطقة الخليج العربي تملكها الاحتكارات الامريكية بينما تملك
الاحتكارات البريطانية الثلاثين في المائة الباقية .

ولقد قارن ممثل ايران في مؤتمر الوحدة الاقتصادية العربية
بين ثمن تكاليف انتاج برميل الزيت في الشرق الاوسط وبين الثمن
المماثل له في مناطق اخرى من العالم فقال « انه بينما يتكلف انتاج
برميل الزيت في منطقة الشرق الاوسط ٢٦ سنتات امريكية فانه
يتكلف حوالي ٥٠ سنتا في فنزويلا واكثر من هذا الرقم في الولايات
المتحدة نفسها » . وقد ذكرت صحيفة « بتروليوم تايمز » ان ملوك
البترول يكسبون من وراء العامل الواحد في الولايات المتحدة
١٦٠٧ دولارا بينما يكسبون من وراء العامل الواحد في الكويت
٢٨٥٠ دولارا . فلا عجب اذن ان تبلغ الارباح السنوية التي
جنتها شركات الزيت الامريكية والاوربية في عام ١٩٦٦ وحده
اكثر من ٢٥٠٠ مليون دولار .

ان التفاوت الصارخ بين اسعار البضائع المصنعة التي يفرضها
الغرب ويبيعها للدول النامية وبين اسعار المواد الخام والمواد الغذائية
التي تصدرها الدول النامية يمثل خسارة مالية فادحة لهذه
الدول . ولقد ذكرت مجلة « مونيتور افريكان » للتجارة والصناعة
في عددها الصادر في ٧ يونيو ١٩٦٧ ان المدة ما بين ١٩٥٨ و ١٩٦٥
شهدت انخفاضا جذريا في ثمن المحاصيل الاستوائية التي حصلت
عليها دول السوق الاوربية المشتركة من افريقيا . مثال ذلك ان
ثمن الموز الذي ينتجه ساحل العاج انخفض بنسبة ٣٤ في المائة .
كما انخفض ثمن كاكاو الكاميرون بنسبة ٥٥ في المائة والبن الذي
تنتجه الجمهورية العربية اليمنية بنسبة ٢٠ في المائة والفول
السوداني الذي تنتجه النيجر بنسبة ٢٢ في المائة . وفي الوقت
نفسه زادت باطراد اثمان البضائع المصنعة التي يبيعها الغرب
للدول الافريقية . فبينما كان ثمن بيع طن البن يوازي ثمن شراء
٢٤ طنا من الاسمنت وبينما كان ثمن بيع طن الكاكاو يوازي ثمن
شراء ١٩٨ اطنا من الاسمنت في عام ١٩٥٨ فان ثمن طن البن
اصبح يساوي ١٧٧ اطنا من الاسمنت كما ان طن الكاكاو اصبح

يساوى ١٣ر٨ اطنان من الاسمنت فى عام ١٩٦٥ . وذلك برغم الاتفاقيات التى وقعت بين عدد من الدول الافريقية وبين دول السوق الأوروبية المشتركة .

وهناك دليل لا يرقى اليه الشك على أن قانون السيطرة والاستغلال الاستعماري القديم قد قضى على أمم وقارات بأسرها بالفقر والتخلف . ففي منتصف الستينيات كان الانتاج الصناعى بالنسبة للفرد فى دول أفريقيا واسيا وامريكا اللاتينية يقل عن مثيله فى الدول الغربية المتقدمة صناعيا بنسبة ١٨ مرة . كما كان يقل فيما يتعلق بانتاج البضائع المصنعة بنسبة ٢٢ مرة . وفى الوقت نفسه كان نصيب الفرد من الدخل القومى فى الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا يزيد بنسبة تتراوح بين ١٢ ، ١٥ ضعفا عما هو عليه فى الدول النامية .

وتقول الاحصائيات التى اذاعتها الأمم المتحدة عام ١٩٦٥ « أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى الدول النامية كان ١٤٢ دولاراً فى مقابل ١٧٠٠ دولار فى الدول المتقدمة اقتصاديا » . ان نتائج هذه الحقائق تعنى أن مصادر تمويل الاقتصاد فى الغالبية العظمى من الدول النامية تصبح محدودة للغاية . ولو اعتمدت الدول النامية على مصادر التمويل الداخلية فقط لتنمية اقتصادها لكان معنى ذلك أن امام هذه الدول مئات السنين لكى تلحق بالمستوى الحالى للدول المتقدمة صناعيا . وهذا بدوره لن يحل المشكلة أيضا لأنه خلال هذه الفترة ستزداد الهوة اتساعا بين الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا .

ان الدول التى ظلت لأعوام طويلة تستغل شعوب وموارد مستعمراتها ومحمياتها السابقة والتى ظلت تجنى أرباحا طائلة من هذه المستعمرات مطالبة باسم العدالة بأن ترد الى شعوب المستعمرات ولو جزءا يسيرا من الثروة التى استولت عليها بصورة غير مشروعة . غير أنه اذا سلك الاستعمار هذا السبيل فإنه سيتوقف عن كونه استعمارا .

الامبريالية تغير تكتيكاتها

شهدت فترة الخمسينيات تفجر ثورات التحرر الوطنى التى اطاحت بالنظم الاستعمارية فى آسيا وأفريقيا . غير أنها شهدت فى الوقت نفسه تحولا فى أشكال العلاقات الاقتصادية بين الدول الاستعمارية والدول المستقلة حديثا . فلقد غيرت الامبريالية تكتيكاتها وابتدعت أساليب جديدة لضمان استمرار الاستعباد الاقتصادى للدول النامية . وكان من شأن المصالح السياسية والاقتصادية المتميزة بالأنانية ، والصراع من أجل مناطق النفوذ والتسابق على السيطرة على الأسواق ومناطق المواد الخام ، كان من شأن هذا كله أن ظهر الى حيز الوجود ما سمي « بالمساعدات » الفريية وهى المساعدات التى لم يكن لها أى مضمون أخلاقى كما لم تكن تمت الى العدالة بصلة . ذلك لأن حجم هذه المساعدات وأشكالها لم يكن ليحدده مدى حالة الفقر التى تعاني منها الدول التى تحصل عليها نتيجة سنوات الاستغلال الطويل ، بقدر ما كانت تحددتها العلاقة النسبية بين القوى التقدمية والقوى الرجعية فى تلك الدولة ، وطبيعة علاقاتها الدولية وفرص استغلال مواردها الطبيعية ، وعوامل أخرى من هذا القبيل .

ولقد كتب اقتصادى أمريكى معروف هو ليوتانسكى الذى عمل لعدد من السنوات فى الوكالات الأمريكية الحكومية للمساعدة الخارجية يقول « أن برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية فى سنوات ما بعد الحرب أصبح أداة رئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية لضمان رعاية المصالح القومية للولايات المتحدة .

ولقد تحول المبدأ الاستعماري المعروف « فرق تسد » ليصبح فى وقتنا الحاضر « فرق وامنح قروضا تسد » . وهناك عديد من الأمثلة التى تؤكد أن برنامج المساعدات يستخدم جنبا الى جنب مع أسلوب التهديدات ودفع الرشاوى فى التأثير على سياسات الدول . ففي عام ١٩٦٦ تباطأت أمريكا فى شحن القمح للهند فى الوقت الذى كانت فيه هذه الدولة تعاني صعوبات كثيرة فى حل مشكلتها الغذائية . وفى عام ١٩٦٨ أوقفت أمريكا « مساعدتها »

المالية للاردن لارغامها على الادعان للمطالب الاسرائيلية . كذلك فان جمهورية المانيا الفيدرالية رفضت الوفاء بالتزاماتها نحو سوريا في المساعدة في بناء سد الفرات عندما حدثت تطورات ديمقراطية في تلك الدولة . ورفضت الوفاء بالتزاماتها نحو تنزانيا عندما اقامت الاخيرة علاقات رسمية مع جمهورية المانيا الديمقراطية ولقد كتبت صحيفة « فاتان » التركية اليومية تحليلا عن « المساعدات » الاقتصادية الغربية وخلصت - على حق - الى ان المساعدات الاقتصادية المزعومة « تخلق موقفا ينطوي على تهديد لاستقلال الدولة فالمساعدة الاقتصادية يترتب عليها ضغط سياسي » .

ومنذ انشئ بنك التنمية الاسيوى في المدة الاخيرة حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بكل السبل ان تؤكد ان هذا البنك انشأته دول آسيا نفسها وان الولايات المتحدة تعطيه فقط مساعدات منزهة عن الفرض . ومع ذلك فقد اتضح فيما بعد ان بنك التنمية الاسيوى انشئ بناء على تعليمات أمريكية ، واتخذت جميع الاجراءات لضمان الاحتفاظ بالسيطرة على رصيد البنك في ايد أمريكية . ولقد ذكرت جريدة Far Eastern Economic Review التي تصدر في هونج كونج انه لو كان بنك التنمية الاسيوى ينحدر من نسب اسىوى لما كانت تلك هي المرة الاولى التي يفتصب فيها واحد من ابناء اليانكى المخادعين فتاة اسىوية ساذجة . ولكن حيث ان هذه ليست الحقيقة باى حال فان الآباء الحقيقيين لبنك التنمية الاسيوى ينبغي ان يتخلوا عن فكرة ان هذا البنك من حمل بلا دنس .

وخلال المدة من فبراير الى مارس ١٩٦٨ كان مندوبو الدول الغربية في المؤتمر الدولى الثانى للتجارة والتنمية الذى عقد في دلهى هدفا للنقد العنيف بسبب سياسة حكوماتهم التعسفية ومحاولاتها المستمرة في معاملة الدول النامية كما لو كانت مستعمرات ما زالت تابعة لها . وخلال الأعوام الأربعة التى تفصل بين المؤتمر الاول والمؤتمر الثانى لم يطرأ أى تحسن فى الوضع الاقتصادى للدول النامية بل ان هذا الوضع فى الواقع تدهور واصبح أكثر سوءا . وتشير الاحصائيات التى نشرت فى دلهى

الى ان نصيب الدول المتخلفة اقتصاديا فيما يتعلق بمائد السوق العالمى انخفضت من ٢٧ فى المائة فى عام ١٩٥٣ الى ١٩ فى المائة فى عام ١٩٦٧ . كما أن متوسط أسعار المواد الخام التى تصدرها هذه الدول انخفض منذ عام ١٩٥٨ بنسبة ٧ فى المائة بينما زادت أسعار وارداتهم من الدول المتقدمة صناعيا بنسبة ١٠ فى المائة ففى خلال العقد الأخير كانت العلاقة النسبية بين أثمان الصادرات والواردات فى الدول النامية تنخفض كل عام بما يوازي ١ فى المائة تقريبا . كذلك فإن ديون هذه الدول للدول الأجنبية زادت من ١٠ آلاف مليون دولار فى عام ١٩٥٥ الى ٤٠ ألف مليون دولار فى عام ١٩٦٦ .

ان المساعدات التى يقدمها الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الأخرى والتى تنزهه بحق عن أية أغراض لها ، أصبحت ذات أهمية تاريخية كبيرة بالنسبة لكثير من الدول الوطنية الفتية التى يعوق عمليات التنمية فيها نقص رأس المال وضيق أسواقها الداخلية وأخيرا ما تعانيه من نقص فى الأيدي المدربة الماهرة . ولا تقل النتائج غير المباشرة لهذه المساعدات أهمية . ذلك أنها كسرت احتكار منح القروض والمساعدات للدول النامية مما أجبر الغرب على أن يعدل من شروطه فى منح المساعدات للدول النامية وأن يقدم تنازلات معينة . ولكن مهما قدمت الدول الامبريالية من مساعدات للدول النامية فإنها تعوض فقط جزءا يسيرا وتافها مما حصلت عليه بطرق غير مشروعة من هذه الدول .

والأمر مختلف تماما فيما يتعلق بالمساعدات السوفيتية لأن الاتحاد السوفيتى لم تكن له فى يوم من الأيام مستعمرات وبالتالي فإن كل روبل من القروض التى يعطيها الاتحاد السوفيتى للدول النامية وكل آلة يزودها بها تأتى من جهد العمل الذى يقوم به الشعب السوفيتى وتحصل عليها شعوب الدول النامية وفقا لاسس المساواة والفائدة المتبادلة ، كما أنها تعتبر تعبيرا عن التضامن الدولى للشعب السوفيتى مع الشعوب التى نفضت عن كاهلها نير الحكم الاستعماري والتى تتقدم حثيثا على طريق التنمية المستقلة .

وقد بدأ الاتحاد السوفيتى يقدم مساعدات اقتصادية وفنية منتظمة للدول النامية فى عام ١٩٥٤ . وبينما كان الاتحاد

السوفيتى لا يقدم مساعدات اقتصادية فى عام ١٩٥٤ الا لدولتين فقط هما افغانستان والهند ، فانه اليوم يرتبط باتفاقيات للتعاون الاقتصادى مع ٣٩ دولة فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . ولقد زادت القروض التى يقدمها الاتحاد السوفيتى للدول النامية من ١٣٠ مليون روبل فى عام ١٩٥٤ الى حوالى ٥ آلاف مليون روبل فى الوقت الحاضر .

ويستطيع المرء من واقع تجربة التعاون الاقتصادى بين الاتحاد السوفيتى والدول النامية ان يستنتج نتائج معينة عن المبادئ التى تحدد هذا التعاون وما يعنيه بالنسبة للدول النامية والاتحاد السوفيتى .

اساس

المساواة

تقوم العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفيتى والدول النامية على مبادئ المساواة واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكلا الطرفين . انها علاقات خالية من الاستغلال وبعيدة عن أية اهداف او محاولات للاستيلاء على مواقع استراتيجية فى اقتصاد الدول النامية او أية خطط للاستيلاء على ثروات هذه الدول او وضع اقتصادها تحت السيطرة السياسية او الاقتصادية السوفيتية . ان الاتحاد السوفيتى لا يملك ولا يريد ان يملك أى ثروات او ممتلكات فى الدول النامية فكل المشروعات التى تقام هناك بمساعدة سوفيتية تبقى دائما ملكا لهذه الدول وتحت سيطرتها الكاملة .

يهدف التعاون الاقتصادى بين الدول الصناعية فى آسيا وافريقيا وبين الاتحاد السوفيتى الى تنمية اقتصادها الوطنى المستقل مع الاهتمام الواجب برغبة الدول النامية فى دعم القطاع العام والقضاء على الهيكل الاقتصادى الذى اقامه الاستعمار وتنفيذ برامج هذه الدول فى التصنيع والتنمية الاقتصادية الشاملة .

وينطلق الاتحاد السوفيتى ، فى مساعدته لتحقيق التنمية الاقتصادية فى الدول الوطنية الفتية ، من مبدأ ان المساعدات

الاقتصادية يجب أن تساهم على المدى البعيد فى بناء أساس اقتصادى حديث هو خير ما يمكن لكل دولة وفى تدريب أبناء هذه الدول وزيادة انتاجية العمل ورفع مستويات المعيشة . ان الاتحاد السوفيتى يساعد الدول النامية فى تطوير صناعاتها وزراعتها على نحو يعمل على ايجاد مصادر جديدة تمكنها من دفع قيمة القروض التى حصلت عليها وتتيح لها فرصة الاستفناء عن اعتمادها على الدول الاستعمارية كما تضعها فى موقف يسمح لها بتوسيع نطاق تقدمها الاقتصادى بصورة مستقلة والمشاركة فى التخصيص الدولى للعمل على اساس المساواة والفائدة المتبادلة .

ان اتساع التعاون الاقتصادى بين الاتحاد السوفيتى والدول النامية ينشأ عنه قالب جديد من التخصيص المفيد فى العمل بين هذه الدول . ومثل هذا التخصيص يخلق افضل الفرص لتنمية وتطوير الانتاج الصناعى والزراعى فى الدول الوطنية الفتية مع أخذ خصائصها وامكانياتها الاقتصادية والجغرافية كلها فى الاعتبار .

ولنأخذ مثالا على ذلك التعاون الاقتصادى بين الاتحاد السوفيتى والهند . فالاقتصادى الهندى يتقدم الى حد أنه على وشك أن يصبح ليس فقط اقتصادا يصدّر المواد الخام ، بل يصدّر أيضا الآلات والمواد المصنعة الأخرى . ومع ذلك فما زال على الهند أن تذلّ عديدا من الصعاب والعقبات التى وضعتها احتكارات الدول الرأسمالية التى كانت تفضل أن تبقى الهند ذيّلا يقدم المواد الخام فقط .

ومثل هذه الرغبة غريبة تماما عن الاتحاد السوفيتى فهو يشتري من الهند كميات كبيرة من المعادن والاطارات والمساوّد المصنعة الأخرى . وقد أشاد اليكسى كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى وأنديرا غاندى رئيسة وزراء الهند خلال لقائهما فى يناير ١٩٦٨ بالتطور الناجح للتعاون السوفيتى الهندى فى المجالين الاقتصادى والفنى واتفقا على البحث عن مزيد من الأشكال الجديدة من التعاون الاقتصادى والصناعى لدعم العلاقات بين البلدين .

يشمر الاتحاد السوفيتى ان من واجبه ان يساعد الدول النامية على استغلال مواردها وطاقاتها الطبيعية بالكامل . ذلك لان التقدم الاقتصادى والاجتماعى لاية دولة يعتمد قبل اى شئ على جهودها الخاصة وما المساعدات الأجنبية سوى عامل مساعد بعجل بتحقيق هذا التقدم .

ويقدم الاتحاد السوفيتى قروضا للدول النامية بشروط معقولة وبفائدة بسيطة ومنخفضة كما يسمح لها بأن تدفع هذه القروض فى صورة بضائع بدلا من العملة الصعبة ، ولا يحصل الاتحاد السوفيتى على فائدة من المؤسسات والمصانع التى يساعد فى اقامتها كما أنه لا يستنزف العملات الأجنبية من الدول الوطنية الفتية .

ان ظهور الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الأخرى على المسرح الدولى كان من شأنه خلق نمط جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية . وعلى نقيض النمط القديم للعلاقات الاقتصادية الامبريالية القائمة على الاستغلال ونهب ثروات دول المستعمرات وفرض السياسات عليها ، فان النمط الجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية الذى استحدثته الاشتراكية يقوم على مبادئ المساواة والفائدة المتبادلة ، كما أنه يتبرا تماما من أية محاولات للضغط السياسى أو أملاء سياسات معينة . وهكذا فان مثل هذه العلاقات نحقق تعاونا رافاقيا من اجل المصلحة المشتركة .

الفصل الثاني

شركاء متساوون

في الوقت الذي تواصل فيه حركة التحرر الوطني تحقيق انتصارات جديدة ، وفي الوقت الذي تقوم فيه دول جديدة محل المستعمرات السابقة ، يزداد التعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفيتي والدول المستقلة في آسيا وأفريقيا شمو لا واتساعا .

واحيانا يبدأ هذا التعاون في صورة مجهود لازالة آثار الدمار الذي خلفته الحرب . ففي الجزائر قدم الاتحاد السوفيتي دبابات لازالة الألغام . وقامت هذه الدبابات بتطهير الحقول ثم تبعثها مباشرة الجرارات السوفيتية .

ويقدم الاتحاد السوفيتي مساعدات للشعوب التي تحررت حديثا . ففي عام ١٩٦٠ كانت هناك اتفاقيات مساعدات اقتصادية وفنية بين الاتحاد السوفيتي وتسع دول اسيوية وأفريقية . أما اليوم فان عدد الدول التي ترتبط باتفاقيات اقتصادية وفنية مع الاتحاد السوفيتي يبلغ ٣٩ دولة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

اقام الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٦٨ ما يقرب من ١٩٠ مصنعا جديدا في القارتين الآسيوية والأفريقية . ومما تجدر الاشارة اليه أن ثمن المصانع التي اقامها الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٥ بلغ مليونين من الروبلات ارتفعت في عام ١٩٦٠ الى ٦٢ مليون روبل وفي عام ١٩٦٨ الى ٢٦٠ مليون روبل .

والسؤال الآن ما هو مدى وحجم التعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفيتي ودول آسيا وأفريقيا ؟

تنمية الصناعة

يخصص الاتحاد السوفيتى النصيب الأكبر من مساعداته الاقتصادية لبناء ودعم الصناعات الثقيلة التى تعتبر حجر الزاوية فى الاقتصاد الوطنى لآية دولة .

وهكذا فان سبعين فى المائة من الأموال التى يقدمها الاتحاد السوفيتى كمساعدات للدول النامية طبقا لاتفاقيات التعاون الاقتصادى والفنى يتم استثمارها فى مجال الصناعة .

وفىما يلى قائمة بالمشروعات التى أقامها الاتحاد السوفيتى ، او يقيمها الآن بالفعل ، فى الدول النامية :

٢٧ مصنعا للحديد والصلب وامكانيات ميتالورجيا المعادن غير الحديدية .

٤٤ مصنعا للصناعات الهندسية الميكانيكية وصناعات المعادن

٤٤ محطة لتوليد الطاقة الكهربائية .

٥٩ مشروعا للصناعات الخفيفة والصناعات الغذائية .

اكثر من مائة مشروع زراعى .

اكثر من مائة مدرسة ومعهد .

وهكذا فان الاتحاد السوفيتى اخذ على عاتقه بناء أو توسيع

٦٨٠ مشروعا صناعيا وغير ذلك فى الدول النامية ، تم بالفعل

تشغيل ٢٨٩ مشروعا ، اذكر منها على سبيل المثال أهمها وأكبرها :

■ فى الهند :

أقام الاتحاد السوفيتى مصنعا للحديد والصلب فى بهيلاي

بطاقة انتاجية سنوية تبلغ ٢٥٠ مليون طن من الصلب ومصنعا

لانتاج الآلات الثقيلة ، ومصنعا لانتاج معدات التعدين والمناجم ،

ومصنعا ضخما لانتاج الآلات الكهربائية الثقيلة . ومحطة قوى

حرارية « بالوقود » فى نيفيلى بطاقة قدرها ٤٠٠ ألف كيلووات ،

ومصانع لانتاج الآلات الجراحية . كما يساهم فى تنمية حقول

بتروولية منها انكليزفار .

■ وفي الجمهورية العربية المتحدة :

تم بفضل المساعدات السوفيتية الانتهاء من المرحلة الأولى للسد العالي والوحدات الأولى المولدة للطاقة في محطة توليد القوى الكهربائية بالسد العالي وإنشاء القسم الأول من مصنع السكوك بحلول **ومصنع الدرفلة** وبناء مفاعل ذرى ومصانع لإنتاج المطروقات ومصانع لإنتاج المضادات الحيوية .

■ وفي أفغانستان :

تم أيضا إنشاء مصنع لتجهيز السيارات وإصلاحها . ومخبز آلى وقناة للرى فى جلال آباد وإنشاء طريق سالانج (عبر سلسلة جبال هندوكوش) وطريق كوشكا - هيرات - كانداجر .

■ وفي العراق :

تم إنشاء مصنع للآلات الكهربائية ومصنع للجوارب وإشغال التريكو ، كما تم إنشاء خط السكك الحديدية بين بغداد والبصرة ومصنع للمعلبات ومصنع لإنتاج فلنكات خرسانية مسلحة وأكبر مركز لأجهزة الراديو فى هذا البلد .

■ وفي اليمن :

أعيد إصلاح ميناء الحديدة .

■ وفي غينيا :

أقيم مصنع للمعلبات ومصنع لقطع الأخشاب كما أنشئ معهد للدراسات البوليتكنيكية .

■ وفي نيبال :

أقيم مصنع لتكرير قصب السكر ومصنع للسجائر ومحطة مائية لتوليد القوى الكهربائية فى بانوتى ومستشفى .

■ وفي كمبوديا :

أنشئ مستشفى .

■ وفي سيلان :

أقيم مصنع للإطارات .

■ وفي اثيوبيا :

أقيم معمل للتكرير . . الخ .

وهكذا فان المصانع والمشاريع التي أقيمت في الدول النامية اما بمساعدات سوفيتية كاملة او عن طريق المساهمة الجزئية فيها أدت الى تحقيق زيادة في انتاج الصلب بمقدار ٨ ملايين طن . وفي البترول المكرر بمقدار ١١٥ مليون طن وفي الفحم بمقدار ١٠٥ مليون طن وفي محطات المياه لتوليد الكهرباء بمقدار ٧٥ ملايين كيلو وات .

كذلك فان انتاج المواد المعدنية والقوى الكهربائية والمناجم وصناعات الحدادة والكبس والنقل والتحميل قد زاد باطراد في الدول النامية .

تلك هي المساهمة الكبيرة التي يقدمها الاتحاد السوفيتي لارساء قواعد التصنيع في الدول النامية ولعل الأرقام والمعلومات العامة التي ذكرت تكون كافية بذاتها .

ان المساعدات السوفيتية تستجيب لحاجة شركائها في آسيا وأفريقيا لأن يبنوا أولا وقبل كل شيء الصناعات الأساسية مثل صناعة المعادن والصناعات الهندسية وهندسة القوى اللازمة لنموهم الاقتصادي المستقل .

ولقد كان من قبيل المألوف أن تنتج الدول النامية المطاط الطبيعي والخیوط الطبيعية وتستخرج الماس من مناجمه غير أن أسعار هذه المواد ظلت في هبوط مستمر . ومن ثم فإن التقدم الأخير الذي حققته الدول النامية في انتاج المواد الصناعية مثل المطاط الصناعي والخیوط الصناعية والماس الصناعي والمواد الصناعية الأخرى هو أمر في صالح اقتصاديات البلدان النامية . ويلاحظ أن أسعار القطن الباكستاني والمصري هبطت خلال السنوات الخمس عشرة الماضية بمقدار ٥٠ في المائة . كما انخفضت أسعار الجوت بما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة .

ودفع هذا الدول النامية ، من اجل المحافظة على مستوى عائد العملات الأجنبية الى توسيع رقعة الاراضى المزروعة بالمحصولات التجارية ، وبالتالي اقتطاع هذه المساحة من مساحات الاراضى المزروعة بالمحصولات الغذائية مما يضطرها تبعا لذلك الى استيراد المواد الغذائية من الخارج . وأدرك قادة الدول النامية أنه للتغلب على التخلف الاقتصادى والتخلص من الاعتماد على الدول الامبريالية ينبغى أن يكون لديهم اقتصاد متطور ومتنوع وأن تكون لديهم صناعات التجهيز الخاصة بهم بجميع مراحلها . وأن عليهم بلوغ مرحلة متقدمة فى انتاج وتجهيز المواد الخام الصناعية والزراعية اعتمادا على المكنة والأوتوماشين لرفع انتاجية العمل .

وهكذا تصبح التجربة التى حصل عليها الاتحاد السوفيتى فى بنائه لاقتصاده ذات نفع كبير .

ان عوامل القوة البشرية والموارد الطبيعية والمالية وحالة وسائل النقل وأدوات الاتصال ونمط العلاقات الاقتصادية الدولية تعد كلها عوامل حيوية فى تحديد معدلات النمو وحجم التصنيع .

وتعنى محاولات بناء مجتمعات صناعية متنوعة فى الدول الصغيرة توزيع المخصصات اللازمة للصناعة على عديد من المشروعات الصغيرة العاجزة عن تحقيق انتاج ذى مستوى طيب . ولهذا يفضل زعماء هذه الدول التركيز على قطاعات صغيرة تتفق وامكانيات الدولة واحتياجاتها فى مرحلة معينة من مراحل التنمية .

ويساعد الاتحاد السوفيتى هذه الدول على بناء مشروعات مستقلة لتصنيع المواد الخام المعدنية أو الزراعية . أما الدول الأكبر مثل الهند والجمهورية العربية المتحدة والجزائر فأنها تحصل على المساعدات السوفيتية من اجل انشاء المجمعات الصناعية الكبيرة أساسا .

ويساعد الاتحاد السوفيتى الدول النامية على بناء مصانع الحديد والصلب والمحطات المائية لتوليد القوى الكهربائية ويزودها بالمعدات اللازمة لذلك فضلا عن أنه يساعدها ايضا فى وضع اساس

صناعة بناء الآلات أى الآلات التى ستساهم ذات يوم فى انتاج البضائع . وهكذا فان الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا يتعاونان فى اقامة مجمع مصانع لانتاج الآلات الثقيلة فى منطقة رانشى - ديرجابور بالهند . وسيكون من شأن هذا المجمع انتاج ٦٣ فى المائة من التراكيب المعدنية وتراكيب البناء اللازم لاقامة مجمع ضخى آخر للصلب فى بوكارو .

وسيتم انشاء مثل هذه المجمعات شيئاً فشيئاً فى آسيا وأفريقيا من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى .

ويحرص الاتحاد السوفيتى على توسيع نطاق علاقات الفائدة المتبادلة بينه وبين الدول النامية . ولا ينوى الاتحاد السوفيتى قط أن يجعل الدول النامية تعتمد عليه فى احتياجاتها من الآلات والمواد أو خبراته وإشرافه وهى أساليب تلجأ إليها الاحتكارات الغربية لاحكام سيطرتها على اقتصاديات هذه الدول .

اعمال البحث

الجيولوجى

تعتبر عمليات التنقيب الجيولوجى جانباً هاماً من جوانب التعاون الاقتصادى بين الاتحاد السوفيتى والدول النامية لان وجود قاعدة كافية من المواد الخام يعد شيئاً جوهرياً من أجل تنمية قوى الانتاج فى شتى المجالات .

وبرغم حقيقة أن دول آسيا وأفريقيا تخصص فى انتاج المواد الخام فان هذه الدول غالباً ما تعجز عن تلبية احتياجاتها من مواد خام بعينها . ذلك لأنها تنتج كمية وافرة من مادة أو مادتين من المواد الخام وتبيعها للاحتكارات الأجنبية بينما تستورد فى الوقت نفسه المواد اللازمة والوقود والا توقف اقتصادها . وبرغم أنه نشأت بعد القضاء على النظام الاستعمارى امكانيات معينة للتعاون بين الدول الاسيوية والافريقية فان هذا التعاون ما زال محدوداً الى حد كبير بسبب سيطرة رأس المال الأجنبى على موارد المواد الخام الرئيسية . وهكذا واجهت رغبة الدول النامية فى استكشاف ثرواتها الطبيعية والاستفادة منها بما يحقق

مصالحها مقاومة عنيفة بل وواجهت أيضا عمليات تخريب من جانب الدول الغربية .

وكنتيجة لذلك تطلعت بعض الدول النامية الى الاتحاد السوفيتى تطلب المعونة . وبدأت عمليات التنقيب الجيولوجى بمعونة سوفيتية فى كثير من الدول النامية ومنها الهند وباكستان وأفغانستان والجمهورية العربية المتحدة والعراق وسوريا وغينيا ومالى والكونغو (برازافيل) . وتم اكتشاف حقول البترول والغاز الطبيعى فى الهند مما هيا لها اقامة صناعات تكرير البترول وصناعات منتجات البترول الوطنية ، وهذا يعنى بالتالى ان الهند لن تكون فى حاجة الى استيراد المنتجات البترولية فى المستقبل الغرب . وقد اكتشف المستودع البترولى الاول فى باكستان فى عام ١٩٦٨ ، كما اكتشف الجيولوجيون السوفيت فى افغانستان مستودعا هائلا للغاز الطبيعى يحوى مخزونا يقدر بـ ٦٧ ألف مليون متر مكعب من الغاز ، كما اكتشفوا مستودعات ضخمة لرواسب تحمل معادن ، وقد وضعت الخطط لاستثمار الغاز الطبيعى الأفغانى وتمكين افغانستان من الاستفادة به ، ومن بين هذه الخطط مشروع لانشاء خط انابيب دولى لنقل الغاز الأفغانى الى الجمهوريات السوفيتية فى آسيا الوسطى .

واكتشفت الجمهورية العربية المتحدة بمساعدة السوفيت احتياطا ضخما من الفحم يمكن استغلاله تجاريا .

تطوير الزراعة

تعتبر الفلاحة مسألة جوهرية فى معظم الدول النامية . ويقدر الاتحاد السوفيتى نوايا ومجهودات زعماء هذه الدول لاعادة بناء زراعتها (كما تفعل مع صناعاتها الأساسية) وبالتالى فانه يقدم المساعدات لتطوير هذا القطاع الهام . ويتم ارسال الآلات الزراعية السوفيتية الى هذه الدول ، كما يقوم الخبراء السوفيت بالعمل التمهيدى لانشاء مزارع جماعية ومزارع الدولة وكذلك يشرعون فى عمليات اصلاح واقامة مشاريع الري .

مساعداً لصلحة

راس المال الأجنبي

يختلف نمط المساعدات الاقتصادية السوفيتية للدول المتحررة حديثاً بصورة أساسية عن نمط المساعدات التي تقدمها الدول الغربية .

وبالرغم من أن القروض والمعونات التي قدمتها الدول الرأسمالية المتقدمة للدول النامية تصل في أعلى سنواتها إلى ٦ آلاف مليون دولار فإن جزءاً بسيطاً منها يخصص لمجالات التصنيع . ولا يزيد هذا الجزء من قروض ومعونات الولايات المتحدة عن ١٠٪ .

كذلك فإن القروض التي منحها البنك الدولي للإنشاء والتنمية (وهو بنك تسيطر عليه الولايات المتحدة في الواقع) قد خصص أقل من ١٤ في المائة من مجموعها للتنمية الصناعية .

وقد قدم صندوق التنمية الأوروبي الذي تسيطر عليه دول السوق الأوروبية المشتركة في الفترة من ١ يوليو ١٩٦٤ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٦٧ أكثر من ٤٠٠ مليون دولار لتمويل مشاريع التنمية في الدول الأفريقية المرتبطة بدول السوق الأوروبية المشتركة . غير أن نصيب المشاريع الصناعية زاد قليلاً على ٥ ملايين دولار ، أي بنسبة ٣١ في المائة من مجموع المعونات . وتخصص الدول الغربية نصيب الأسد لتنمية التركيبات الفنية (مثل إنشاء الطرق والموانئ والمطارات الخ . .) في الدول النامية ولشراء البضائع الاستهلاكية . ولا مرأى في أن الدول النامية تحتاج إلى هذا كله . غير أن العيب الأساسي في « المساعدة » الأميركية هو أن تنمية التركيبات السفلية لا يغير من النمط الاستعماري لاقتصاديات الدول النامية بل يستبقى هذا الاقتصاد غير متوازن ومجرد ذيل اقتصادي زراعي يقدم المواد الخام ونتيجة لهذا تبقى هذه الدول بالتالي معتمدة دائماً على الاقتصاد الرأسمالي العالمي . وعلاوة على ذلك فإن الموانئ والطرق تنشأ عادة لخدمة الاحتكارات التي تستغل الثروات المعدنية للدول النامية . والواقع أن هذا الأمر لا يدعو إلى الدهشة ، فلقد اعترفت الدوائر الحاكمة في الدول

الفريقية فى مناسبات عدة بأن واحدا من الاهداف الاساسية للمساعدات التى تقدمها الدول النامية هو تشجيع تصدير رأس المال الخاص ودعم مراكز احتكارات الرأسمالية فى القطاعات الاقتصادية الرئيسية فى هذه الدول .

حقا ان هناك مشاريع فى دول آسيا وأفريقيا تقام بقروض قدمتها دول الغرب . ولكن قلة من هذه المشاريع هى التى تعد من باب الصناعة الثقيلة . ويمكن القول بصفة عامة أن المساعدات الفريقية لتنمية الصناعة فى الدول النامية تعتبر نوعا من التنازل استجابة للمطالب الملحة وكرد فعل لتعاون الدول النامية مع الدول الاشتراكية .

القطاع العام حجر الزاوية فى التحولات الاشتراكية

لعل أهم شيء فيما يتعلق بالمساعدات السوفيتية فى الدول النامية هو أن هذه المساعدات توجه أساسا واستجابة لمطالب حكومات هذه الدول من أجل تنمية المشاريع الصناعية والمشاريع الأخرى فى القطاع العام . والواقع أن الدور المتزايد الذى تلعبه الدولة فى تطوير اقتصادها ، وخصوصا دور القطاع العام فى الاقتصاد ، يعتبر مظهرا بارزا فى النضال الذى تخوضه الدول المنحررة حديثا لتحقيق استقلالها الاقتصادى .

إن البورجوازية الوطنية القادرة على السيطرة على قدر بارز من الثروات فى عدد من الدول النامية ما زالت فى مرحلة النشوة . أما الرأسماليون الصغار والمتوسطون فما زالوا فى وضع لا يسمح لهم بتمويل عملية الصناعة المتقدمة ، إلى الحد الذى يستطيعون فيه مقاومة الاحتكارات الأجنبية . وفى مثل هذه الظروف فإنه لا يوجد غير الدولة التى تقدر على تركيز الاعتمادات اللازمة واستثمارها فى بناء مشاريع حيوية خصوصا إذا كان الأمر يتعلق بمشاريع صناعية كبرى حيث يجمد رأس المال لمدة طويلة . فمن الطبيعى إذن أن يصبح القطاع العام الأداة الرئيسية التى تستطيع الدول النامية عن طريقها أن تحقق الصناعة المتقدمة والاستقلال الاقتصادى .

ان نمو نشاط القطاع العام فى مجال الاقتصاد ينمى الاتجاهات غير الرأسمالية فى اقتصاديات كثير من البلدان الصغيرة . ويمهد السبيل لاجداث تغييرات اقتصادية واجتماعية فى اسلوب الحياة . وتجدر الاحتكاكات الامبريالية وقوى الرجعية الداخلية ان الموقف يزداد صعوبة باطراد فى معارضة الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية غير الرأسمالية التى يجرى تنفيذها حاليا فى هذه الدول .

ويلعب القطاع العام الان الدور الرئيسى والمسيطر فى اقتصاد الجمهورية العربية المتحدة حيث ساهمت قوانين تأميم البنوك وشركات التأمين والمشاريع الصناعية الكبرى والمتوسطة فى توسيع نطاق هذا القطاع ودعمه . ولا يضم القطاع العام فى الجمهورية العربية المتحدة مشاريع للصناعة الثقيلة فقط بل انه يضم ايضا صناعات متوسطة وخفيفة وقطاع النقل وتجارة الجملة فى الداخل والخارج . وتبلغ المشاريع الصناعية والاقتصادية التى تملكها الدولة فى الجمهورية العربية المتحدة ما يزيد على ٨٥ فى المائة من مجموع الانتاج الصناعى هناك .

وقامت حكومة غينيا بتأميم شركات استخراج الماس ومشاريع هندسة الطاقة وقطاع المال والبنوك . وسوف يقوم القطاع العام فى غينيا ببناء ٢٦ مصنعا ومشروعا صناعيا جديدا وفقا للخطة الاقتصادية السبعية الحالية .

وفى بورما تم تأميم البنوك والصناعات الرئيسية والتجارة الخارجية ومعظم التجارة الداخلية ، ووسائل النقل والمواصلات . ويقوم القطاع العام هناك بتحقيق ٦٠ فى المائة من مجموع الانتاج الصناعى و ٨٠ فى المائة من مجموع انتاج صناعات التعدين .

وفى العراق تم تأميم الصناعات الرئيسية ويحقق القطاع العام الآن ٧٥ فى المائة من مجموع الانتاج الصناعى ، كما تم انشاء شركة البترول الوطنية التى تملكها الدولة فى العراق .

وفى تنزانيا اتمت البنوك التى كانت معقلا كبيرا لرأس المال الأجنبى ، كما جرى تأميم مزارع قنب السيسال الضخمة .

وفى الهند تملك الدولة خمس المشاريع الصناعية تقريبا بينما تلعب المشاريع الحكومية الدور الرئيسى فى ميدان الصناعات

الثقيلة التى تنتج ٥٤ فى المائة من مجموع انتاج الصلب و ٧٥ فى المائة من البترول الخام و ٤٣ فى المائة من البترول المصنع .

وتبذل الدول الاستعمارية قصارى جهدها لعرقلة نمو القطاع العام فى الدول النامية فهى تنظر الى هذا القطاع العام باعتباره عقبة فى طريق سياسات الاستعمار الجديد . ومن ثم ، فبالإضافة الى أن الدول الاستعمارية تركز استثماراتها فى القطاع الخاص فى عدد من الدول ، تعمل دائما أيضا على تقويض مركز القطاع العام .

والمثال على ذلك أنه عقب الانقلاب العسكرى فى غانا - وهو الانقلاب الذى دبره الغرب - عادت كثير من المشاريع الصناعية التى كان يملكها القطاع العام الى أصحابها السابقين وأصبح الاستثمار الأجنبى موضع ترحيب .

وفى اندونيسيا أعادت الحكومة الاندونيسية ، عقب ضرب الحزب الشيوعى والقوى اليسارية فى عام ١٩٦٧ ، عديدا من المشاريع الصناعية المؤممة الى أصحابها السابقين ، وفى الوقت نفسه أبرمت هذه الحكومة اتفاقيات مع ١٣ شركة لفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية من جديد .

وتعود الآن الى اندونيسيا احتكارات كبرى مثل شركة يونيليفر الأمريكية البريطانية للدخان وشركة جودير وباتا وغيرها .

وقد نشرت الصحف أن مؤتمرا للدول الفربية التى تنتمى الى الاتفاق الدولى لتمويل جزء من الخطة الخمسية الثانية لتركيا قد انعقد فى انقره فى يناير ١٩٦٨ . وقد أدان هؤلاء المستشارون الذين لم يدعهم احد تركيا لأنها أعطت الأولوية فى الخطة للقطاع العام وقرروا الاقتصار على تمويل السنة الأولى فقط من الخطة الخمسية .

قروض بشروط سهلة

تبلغ جملة القروض السوفيتية للدول النامية فى افريقيا وآسيا حوالى خمسة آلاف مليون روبل معظمها تحصل عليه الهند والجمهورية العربية المتحدة وافغانستان والجزائر والعراق .

ونبلع القروض السوفيتية فدرا كبيرا فى مجموع رأس المال المستثمر الذى توفره هذه الدول السابق ذكرها لبرامج التنمية الاقتصادية فيها ، فهى تشكل ٣٠ فى المائة من استثمارات رأس المال التى كانت لازمة لتنفيذ الخطة الخمسية الأولى فى أفغانستان (١٩٥٦ - ١٩٦١) . كذلك فانها تشمل ٥٠ فى المائة من استثمارات رأس المال فى خطة التنمية الثانية (١٩٦٢ - ١٩٦٧) وقد ساعدت القروض السوفيتية حكومة الهند على زيادة الاستثمار فى الصناعات المملوكة للدولة خلال مدة الخطة الخمسية الثالثة للتنمية ٦١ - ١٩٦٩ ، كذلك فان القروض السوفيتية للجمهورية العربية المتحدة سدت الاحتياجات المطلوبة من العملات الأجنبية لبناء مشروع السد العالى العملاق وعدد من المشروعات الصناعية الكبرى الرئيسية الأخرى .

فالقروض التى يقدمها الاتحاد السوفيتى تقوم بجانب من النفقات بالعملة الصعبة التى تتحملها الدول النامية فى بناء المشاريع والقيام بعمليات البحث والتنقيب والمهام الأخرى وبذلك تعفيها من البحث عن العملات الصعبة . وتنفق هذه الدول عملاتها فى المشاريع الداخلية ، بل ان الاتحاد السوفيتى يقوم أحيانا بتمويل مثل هذه المشاريع أيضا بناء على طلب الحكومات المعنية . ولا ترتبط القروض السوفيتية بأية شروط سياسية أو اقتصادية ، كما أنها لا تنتقص بأية صورة من الصور سيادة الدول النامية وكرامتها .

ولا يسمى الاتحاد السوفيتى للحصول على الربح من المشاريع الجديدة التى يشارك فى إقامتها كما أنه لا يدعى حقوقا ملكية أيا كانت . وتدفع الدول النامية فائدة بسيطة عند سداد القروض السوفيتية (بين ٢.٥ و ٣ فى المائة) ولا تدفع الفائدة عن هذه القروض إلا بعد استخدام القروض فعلا . ولا يحصل الاتحاد السوفيتى على فائدة عن قروضه فى المدة التى تسبق استثمارها . وهذا أمر يختلف تماما عن الأسلوب الذى تتبعه الدول الرأسمالية ومنظمتها التى تقدم القروض والتمويل .

ثم ان الاتحاد السوفيتى لا يستلزم عمولة على القروض ولا يتوقع دفع أية نفقات تنشأ عن عمليات المحاسبة أو الإدارة أو العمل المكتبى أو إقامة صناديق الاحتياطى .. الخ .

وتتفق منظمة التجارة السوفيتية وشركاؤها الأجانب على الأسعار التي تتفق ومستوى متوسط أسعار السوق العالمى .

ومن المتبع أن تقوم الدولة التي تحصل على قرض من الاتحاد السوفيتى بسداد هذا القرض فى مدى ١٢ عاما وهى مدة كافية لكى تسدد أرباح المشاريع الجديدة كل الاستثمارات الأصلية .

وهكذا فإن القروض السوفيتية يتم تسديدها من عائد نفس المشاريع التي أقيمت بمساعدة سوفيتية . وهكذا فإن سداد القروض لا يمكن أن يثقل كاهل اقتصاد الدولة . والاتحاد السوفيتى لا يشترط السداد بالعملات الأجنبية بل يوافق على السداد فى صورة صادرات وبضائع تقليدية من التي تنتجها الدول النامية . ان الاتحاد السوفيتى باقتصاده الاشتراكى المخطط يمثل سوقا مستقرا ومتسعا للدول النامية ذلك لان الاقتصاد السوفيتى لا تؤثر فيه المضاربات التي تسبب المتاعب للسوق الرأسمالى العالمى . وفى الواقع فإن كل هذه الظروف تهيء السبيل لقيام علاقات تجارية ذات فائدة متبادلة بين الاتحاد السوفيتى وبين الدول النامية .

تقوم العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والغرب على أسس مختلفة تماما وإذا تتبع المرء العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفيتى وبين الهند ، ثم بين ألمانيا الغربية وبين الهند ابتداء من منتصف الخمسينيات (حينما وقعت اتفاقيات إقامة مصنعى الحديد والصلب فى كل من بيهاى وروركيلا) فإن الفوارق الأساسية فى كلا الحالين ستصبح واضحة تماما .

فقد حدث بعد تسليم مصنع روركيلا أن تدفقت على الهند فورا موجات هائلة من بضائع ألمانيا الغربية ، ورغم أن الهند لم توافق على توسيع نطاق وارداتها .

وكنتيجة لهذا الهجوم الاقتصادى الذى قامت به ألمانيا الغربية أصبحت صادرات ألمانيا الغربية الى الهند توازى عشرة اضعاف صادرات الهند لألمانيا الغربية . حقا ان ألمانيا الغربية قدمت

للهند مدة من الزمن قروضا هدفها تغطية العجز في الميزان التجارى بين البلدين . ولكن هذه القروض نقصت كثيرا فى السنوات الاخيرة ومن الطبيعى ان يلحق موقف كهذا ضررا كبيرا بالصناعة الهندية التى كانت فى الأعوام الاخيرة تعتمد كثيرا على وارداتها من المصانع الألمانية ولا مرأى فى أن هذه السياسة هدفها خلق نمط جديد من التبعية الاقتصادية .

اما العلاقات الاقتصادية بين الهند والاتحاد السوفيتى فتقوم على مبادئ مختلفة تماما .

فالقروض السوفيتية التى استثمرت فى اقامة مصانع بيهاالى والمشاريع الأخرى تسترد فى صورة صادرات هندية تقليدية ، كان عليها أن تواجه منافسة شديدة فى السوق العالمى . والمبادئ نفسها تحكم علاقات التعاون القائمة بين الهند والبلدان الاشتراكية الأخرى مما أتاح للهند فى السنوات الأخيرة فرصة بناء مجموعة من المشاريع الصناعية كانت حجر الأساس لصناعاتها الثقيلة ومما أتاح لها أيضا توسيع نطاق ميزانها التجارى مع البلدان الاشتراكية بصورة متكافئة وبناء على اتفاقات مجزية طويلة الأمد .

وعلى حين أن القروض السوفيتية تستثمر فى تكوين رأس المال للمشاريع فإن قدرا كبيرا (هو أحيانا الغالب) من المساعدات الغربية يذهب فى تسديد الديون الأجنبية التى تتحملها الدول النامية نتيجة للظروف التجارية التى تزداد سوءا ونتيجة التفرقة التى تلقاها صادراتها ، وأيضاً نتيجة عمليات التوسع الاقتصادى للدول الاستعمارية .

والواقع أن مثل هذه القروض - بالحسابات المالية ، تضاعف من اعتماد الدول النامية ماليا واقتصاديا على الغرب .

ولا تقتصر المساعدات الاقتصادية التى يقدمها الاتحاد السوفيتى للدول النامية على القروض وحدها ، فنظرا للصعوبات التى تواجهها الدول النامية فيما يتعلق بالخدمات الصحية وتدريب كوادرها من المتخصصين فإن الاتحاد السوفيتى يقدم الى هذه الدول معونات حرة . ومثال ذلك بناء المستشفيات فى نيبال والصومال وكمبوديا ، وتم افتتاح معهد التترول والغاز الأفريقى

وانشاء مصنع نسيج في الجزائر ، واقامة معهد فنى في اثيوبيا ومدرسة فنية عليا في كمبوديا ، ومدرسة لتدريب الموظفين الحكوميين ومدرسة لتخريج الاطباء فى مالى .

ويتحمل الاتحاد السوفيتى نفقات تعليم الكثير من الطلاب وطلبة الدراسات العليا والعمال من البلدان النامية الذين يتلقون تعليمهم فى معاهد التعليم السوفيتية ويتدربون فى المصانع ومراكز البحوث المختلفة . كما يقوم الاتحاد السوفيتى بارسال الخبراء والمعدات الى البلدان النامية عن طريق الأمم المتحدة .

من المستفيد ؟

وتؤثر العلاقات الاقتصادية للبلدان النامية مع الانحساد السوفيتى والبلدان الاشتراكية على العلاقات التجارية مع الدول الرأسمالية . وعلى هذا فقد اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية الى منح قروض للبلدان النامية بشروط اسهل من تلك التى كانت تمنح بها هذه القروض من قبل . فقد أطالت الولايات المتحدة من المدة اللازمة لتسديد القروض كما خففت من معدل الفائدة فى بعض الحالات . ولكن معدلات الفائدة المعتادة على القروض التى تمنحها الدول الرأسمالية بموجب اتفاقيات ثنائية وعن طريق منظمات الاقراض الدولى ، وخاصة بالنسبة للمشروعات التى يقال انها مدرة للربح ، هذه المعدلات لا تزال فى المستوى نفسه الذى يفرضه السوق الرأسمالى للقروض أى بما يتراوح بين ٦ و ٧ فى المائة بل اكثر من ذلك . وعلى هذا ففى عام ١٩٦٨ زادت معدلات الفائدة على القروض التى يقدمها البنك الدولى للانشاء والتعمير الى ٥ ٪ فى المائة ، ورفع بنك التنمية الدولى لدول الأمريكتين معدل الفائدة الى ٧ ٪ فى المائة . وكقاعدة فان هذه القروض يتم سدادها بالعملة الصعبة ، ولهذا فانه برغم أن الوقت المحدد لسداد القروض يعتبر وقتا كافيا فان هذه القروض تجعل الموقف فى الدول النامية أكثر سوءا بدلا من ان تعمل على تحسين الوضع المالى هناك .

وقد كتبت صحيفة « ستيتسمان » الهندية مقالا قالت فيه : ان الدول النامية أدركت انه لا يمكنها دفع مبالغ كبيرة سدادا

للقروض التي تلقتها للتنمية الاقتصادية الا بزيادة صادراتها من البضائع الصناعية والمنتجات شبه المصنعة للدول المتقدمة . اما الدول الاشتراكية فانها تقبل استرداد قيمة قروضها في صورة بضائع تقليدية ، وهذا يؤدي بدوره الى اقامة علاقات تجارية طيبة بين الدول الاشتراكية والدول النامية . ولكن الدول الغربية لا تريد ان تنسج على هذا المنوال .

قدمت الولايات المتحدة قرضا لتركيا لبناء مصنع للصلب في اريجلى طاقته الانتاجية نصف مليون طن . وقد اعتمدت وكالة التنمية الدولية الأمريكية مبلغا قيمته ١٣٠ مليون دولار لهذا الغرض . ولكن نظرا لان الفائدة السنوية قدرها ٧٥ ٪ في المائة فان على تركيا ان تدفع في نهاية الامر مبلغا قدره ٢٠٩ ملايين دولار . وعلاوة على ذلك فقد اشترت شركات كوبرز ووستنجهاوز وبلو آند نوكس جانبا كبيرا من أسهم هذا المصنع مما يعنى حصولها على قدر كبير من الأرباح لنفسها ، يضاف الى هذا كله ان الشركات المذكورة حصلت على ١١٥ مليون دولار مقابل أعمال التصميم والبناء التي قامت بها .

وتكسب الشركات الأمريكية ثلاثة دولارات من وراء كل دولار تستثمره في أمريكا اللاتينية . فهي تقدم قروضا بفائدة مرتفعة للغاية كما انها تقوم بتصدير الأرباح التي تجنيها من الاستثمارات المباشرة في هذه الدول والتي هي في نهاية الامر نتيجة استغلال الطاقة البشرية في هذه الدول استغلالا بشعا . ولعله من المفيد أن نشير الى انه في عام ١٩٦٥ بلغ حجم الاستثمارات الأمريكية في القارة اللاتينية ٦٣ في المائة من مجموع استثماراتها في الدول النامية .

وقد قدم المندوب اليوغسلافي في المؤتمر الدولي الثاني للتجارة والتنمية هذه الأرقام :

في عام ١٩٦٦ بلغت الاستثمارات الخاصة الأمريكية الجديدة في الدول النامية ٤٦٠ مليون دولار . على حين أن عائد هذه الاستثمارات الأمريكية الخاصة في تلك الدول قد زاد عن مليارين و ٣٠٠ مليون دولار .

وتواصل الاحتكارات الأمريكية جنى الأرباح الفاحشة لأنها تخضع الدول النامية في أفريقيا لاستغلال بشع يمارسه الاستعمار الجديد هناك . وحتى المصادر الرسمية تقول أن الاحتكارات الأمريكية تجنى أرباحا سنوية تبلغ قيمتها ٢٥ في المائة من قيمة الأموال المستثمرة في أفريقيا . ويحلو لرجال الدعاية الأمريكيين أن يرددوا دائما أن « المساعدات » الأمريكية لأفريقيا تزيد عن مليارين من الدولارات ، غير أن رجال الدعاية الأمريكية يلتزمون الصمت تحرجا عن ذكر أرقام الأرباح التي تنزحها الاحتكارات الأمريكية من أفريقيا وتكدسها في خزائنها .

إن القادة الأفريقيين قد قرروا مرارا وتكرارا أن أفريقيا لا تطلب احسانا وإنما تريد الحصول على شروط تجارية عادلة ومتساوية . ولكن الدول الغربية تنتهج بوضوح سياسة تقوم على التفرقة ضد الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وقد ذكر الدكتور ر. بريبيش وهو اقتصادي أرجنتيني وكان رئيسا للمؤتمر الدولي الأول للتجارة والتنمية (١٩٦٤) هذه الأرقام :

في عام ١٩٦٢ كان رأس المال المستثمر في الدول النامية يبلغ ستة مليارات و ٦٠٠ مليون دولار بينما لم تتجاوز المساعدات الحقيقية التي حصلت عليها هذه الدول ٤٠٠ مليون دولار . وبالمقارنة إلى ١٩٥٠ نجد أن الدول النامية فقدت ٣ مليارات و ٦٠٠ مليون دولار بسبب هبوط أسعار المواد الخام التي تصدرها هذه الدول وزيادة أثمان المنتجات المصنعة التي تستوردها . وعلاوة على ذلك فإن الفوائد التي تدفعها هذه الدول للمستثمرين الأجانب بلغت مليارين و ٦٠٠ مليون دولار . وهذا يصدق خاصة على القارة اللاتينية حيث بلغت في المدة بين ١٩٥٠ - ١٩٦١ استثمارات رأس المال الأجنبي ٩ مليارات و ٦٠٠ مليون دولار بينما بلغت جملة أقساط التسديد والفوائد التي دفعتها هذه الدول في نفس المدة للمستثمرين الأجانب ١٣ مليارات و ٤٠٠ مليون دولار . يضاف إلى هذا كله أن تقلبات أسعار التصدير والاستيراد أصابت دول أمريكا اللاتينية بخسارة تبلغ ١٠ مليارات من الدولارات .

فلم يكن هناك ما يبعث على الدهشة والأمر كذلك أن يعمل ممثلو الوفد الأمريكي في المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية على رفض كل الاقتراحات التي كانت ترمى إلى تأكيد مبدأ مساواة الدول المستقلة الفتية في السوق العالمي .

ولقد أقر المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية ١٥ مبدأ أساسيا للعلاقات والسياسات التجارية الدولية ولكن الوفد الأمريكي صوت ضد ٩ من هذه المبادئ وامتنع عن التصويت على اقتراحين .

تدريب الخبراء

والأيدي العاملة

ويقدر الشعب السوفييتي تماما رغبة الدول النامية في أن يكون لها مهندسونها واقتصاديوها وعلماءها في الزراعة والطبعية ومدرسونها وفنيوها وعمالها المهرة ، ويبدى الشعب السوفييتي استعدادا مستمرا لأن تشاركه شعوب الدول النامية في خبراته ومعارفه .

وخلال السنوات الخمس الأخيرة ذهب أكثر من ٣٧ ألف حبير وعامل ماهر سوفييتي إلى الدول النامية لمساعدتها في تنمية اقتصادياتها . وكان على هؤلاء الخبراء والعمال المهرة أن يتحملوا ظروف الأحوال الجوية المختلفة والشاقة في كثير من الأحيان في سبيل المشاركة في بناء صناعات وتدريب العمال المهرة في الدول النامية ، كذلك يجري تدريب المهندسين والعمال المهرة من الدول النامية في المعاهد والمدارس السوفيتية وفي مواقع العمل والانشاء حتى إذا ما عادوا إلى أوطانهم كانت لديهم الخبرة اللازمة لتشغيل الآلات السوفيتية . ومن الطبيعي أن تقدر شعوب وحكومات الدول النامية الجهود التي يبذلها الشعب السوفييتي . وقد صرح محبوب سارفر وهو رئيس قطاع بوتوار (الباكستاني) حيث يقوم خبراء البترول السوفييت بالتنقيب عن الغاز « أنهم عاملون ممتازون لا يضمنون بالوقت ولا يبخلون بالجهود ، لقد عملت مع زملائي السوفييت أعواما ، ولا بد لي أن أؤكد أنهم يحترمون عاداتنا وتقاليدينا ، كما يتحملون بشجاعة تقلبات الظروف الجوية بلدنا » .

لقد حصل أكثر من ٢٠٠٠ خبير سوفيتي خلال السنوات الثلاث الأخيرة على أوسمة ونياشين من حكومات الدول التي يعملون بها في آسيا وأفريقيا ، وتدفع الدول النامية مصاريف السفر للخبراء السوفيت كما انها تدفع لهم رواتبهم طبقا لمعدلات الأجور المحلية بينما تتولى الحكومة السوفيتية تغطية كل النفقات الأخرى النثرية . والجدير بالذكر أن الدول النامية مضطرة أن تدفع للخبراء الغربيين أكثر مما تدفع للخبراء السوفيت .

ويقوم الاتحاد السوفيتي بإنشاء نظام تدريبي لتعليم القوى العاملة المحلية في مراكز الانشاء والمصانع والمؤسسات التي يقيمها في الدول النامية . مثال ذلك أنه خلال مدة انشاء مصنع بيهاى للصلب في الهند تم تدريب أكثر من ٣٠٠٠ خبير وعامل ماهر هندي مما يسمح بخفض عدد الخبراء السوفيت المطلوبين لبناء المرحلة الثانية من المشروع ، فعندما كان العمل يجرى في المرحلة الأولى للمشروع كان يلزم لتجميع ثلاثة أفران لفحم الكوك وجود ٦ خبراء سوفيت و ١٥٠ عاملا هنديا ، ولكن في بناء القسم الثانى : لم يتطلب اتمام العمل نفسه الا خبيرا سوفيتيا واحدا و ٤٩ عاملا هنديا .

وخلال بناء مشروع السد العالى تم تدريب أكثر من ١٩ ألف عامل ماهر ومتخصص فنى ، وانشئ مركز كبير للتدريب وتم تزويده بالآلات والمعدات السوفيتية فى اسوان حيث كان ينهى أكثر من ٤ آلاف عامل ماهر فى أكثر من ١٥ فرعا من فروع التخصص تدريبهم هناك كل عام . ولقد قام الخبراء السوفيت بتدريب الشباب العربى هناك على العمل على الكراكات الميكانيكية واليوم يتولى المصريون وحدهم كل أعمال الحفر فى الضفة اليسرى لنهر النيل .

وقد تم تدريب ٤ ألف افغانى تقريبا فى عدد من المهن فى مواضع الانشاءات وفى المشروعات التى بنيت بالمساعدات السوفيتية .

وعندما زار صحفى سوفيتى موقع انشاء فى المعهد الفنى بكابول كتب وصفا يعتبر نموذجا فى هذا المجال فقال : « ان الصعوبة الأساسية التى يواجهها كوستوف (رئيس فريق الخبراء

السوفييت) ورفاقه لا تكمن فقط فى العمل من أجل بناء قاعدة للإنتاج وإنما أيضا فى تدريب عمال مهرة محليين يمكنهم أن يؤدوا هذه المهمة بكفاية . وقد شمر المهندسون د. كوفاليوف وف جريخ ويونيسكولايف و أ. ليفين عن سواعدهم (بالمعنى الحرفى والاستعارى) وشرعوا يدربون زملاءهم فى العمل من الأفغانيين .

ولا تقاس هذه الحلقات الدراسية بالساعات فالدروس تبدأ فى موقع العمل وتواصل حول موائد الرسم (لقراءة التصميمات وعمل الحسابات) ثم يعود المدرسون والمتدربون الى مواقعهم للتمرس بممارسة العمل عمليا .

وقد قررت وزارة التخطيط الأفغانية تطبيق الأساليب السوفيتية لتدريب موظفين مهرة فى كل أنحاء أفغانستان . ولقد تم خلال السنوات الأخيرة تدريب ١٥٠ ألف عامل ماهر ورئيس عمال فى مواضع العمل فى الدول النامية بواسطة الخبراء السوفييت .

وهكذا فإن بناء مئات الامكانيات الصناعية كان يتم جنبا الى جنب مع عملية تدريب طبقة عاملة ماهرة .

وفى الوقت الحاضر يوجد حوالى ٧٠ معهدا ومركزا مهنيا وتأهليا ومدارس ومراكز تدريب قد بنيت بمعونة الاتحاد السوفيتى لتخريج آلاف من المتخصصين والعمال المهرة ، كما ان المدرسين القادمين من الخارج ينتشرون فى أكثر من ١٥٠ معهدا ومشروعا صناعيا اما لزيادة مهاراتهم او لتعلم مهن جديدة .

الأصدقاء السوفيت

علمونى فى اليكتروسيلا

توجد فى كثير من المشروعات الصناعية السوفيتية مراكز تدريب دائمة للطلبة الأجانب . وهذه المراكز مزودة بما يلزمها من الوسائل التعليمية البصرية والمراجع الفنية من كتب ودوريات وأفلام . وعندما حصل أكثر من ٧٠٠ طالب هندى على تدريبهم النظرى والعملى ذهبوا الى مصانع الصلب فى بيهيلاي ليعملوا

كاخصائين هناك . وتتلقى مجموعات ضخمة من الأجانب تدريباتها في مصانع « ليننجراد ميتاليشسكى توربين Leningrad » « Metallicheski Turbine Works » وفي مصنع اليكتروسيلا ومصانع الهندسة الكهربائية في خاركوف . مثال ذلك أن ٢٧ مهندسا يعملون في مصانع الهندسة الكهربائية التي بنيت في الهند بمساعدة السوفييت تعلموا صناعة التوربينات البخارية الهيدروليكية في ليننجراد .

وقد ذكر ك. ب. نير وهو مهندس تجهيز صناعى يعمل فى مصنع هاردوار للهندسة الكهربائية ذات مرة « تعلمت فى مصنع اليكتروسيلا ب ليننجراد وأنا الآن ألقن المعرفة التى حصلت عليها لزملائى فى العمل مثلما علمنى أصدقائى السوفييت » .

ويرحب الموظفون السوفييت فى مصانعهم بحرارة بوفود الدول النامية . ويقومون بتعريف زملائهم الأجانب بأسلوب الحياة السوفيتية وبما أحرزه الاتحاد السوفيتى من تقدم فى الصناعة والزراعة . ويجرى تدريب الخبراء الأجانب فى الاتحاد السوفيتى مجانا وكقاعدة فان الدولة التى ترسل طلبتها الى الاتحاد السوفيتى لا تدفع لهم الا نفقات معيشتهم ومصاريف السفر ذهابا وايابا فقط .

وتقبل جامعة « باتريس لومومبا » للصدّاقة مع الشعوب المتقدمين اليها من الدول النامية . وفى عام ١٩٦٥ تخرج ٢٨٨ اخصائيا من هذه الجامعة وعادوا الى اوطانهم حيث بدأوا يعملون هناك . والتعليم فى جامعة الصداقة مجانا فى معظم الأحيان كما أن الطلبة وطلاب الدراسات العليا يتلقون منحا دراسية سوفيتية .

استنزاف العقول

وتقدم الدول الرأسمالية أيضا منحا دراسية لطلبة الكليات كما انها تمول بعض المعاهد التعليمية وتدريب عددا من المتخصصين للدول النامية ولكن كثيرا ما يتم تدريب شباب دول آسيا وأفريقيا على أعمال ليست بلادهم فى حاجة اليها بالاضافة الى أن عددا

من هؤلاء الدارسين يسافرون الى اوربا الغربية والولايات المتحدة أو يحصلون على وظائف فى الفروع المحلية للشركات الغربية . وتقول الاحصائيات الهندية أن أكثر من ٦٠٠٠ من المتخصصين الهنود المهرة يعملون فى الدول الغربية ويعمل مئات منهم فى المؤسسات الأجنبية فى الهند . وتبدى الشركات الأمريكية اهتماما خاصا فى اغراء المتخصصين من أبناء الدول النامية .

ومن الأمور ذات الدلالة انه فى عام ١٩٦٥ تم تعديل قوانين الهجرة الى الولايات المتحدة ، ورفعت جميع القيود التى كانت مفروضة على دخول الأطباء والعلماء المشتغلين بالمهن الطبية الفرعية من دول العالم الثالث الى الولايات المتحدة .

وقد أورد الدكتور ناراجى استاذ علم الاجتماع الإيرانى عددا من الحقائق المخيفة عن عملية استنزاف العقول ومدى ما وصلت اليه فقال أنه فى المدة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٥ ذهب ٦٥٢٦ شابا إيرانيا الى الولايات المتحدة لمواصلة تعليمهم فى الكليات الأمريكية ولكن ٣٨٠٢ من المهندسين والأطباء والاقتصاديين .. الى آخره أى (٥٨ فى المائة من مجموعهم) قد أصبحوا مواطنين أمريكيين ، ومعظم هؤلاء ما زالوا شبابا ويمثلون زهرة الأمة الإيرانية . ان عدد الأطباء الإيرانيين العاملين فى مدينة نيويورك وحدها يعادل الأطباء العاملين الآن فى إيران كلها . وقد علق و. هلسن عميد المعهد الأفريقى الأمريكى على هذه المشكلة فى مؤتمر صحفى نظمته جامعة هارفارد بواشنطن فقال أن نصف الطلبة الأفريقيين الذين جاءوا الى الولايات المتحدة للدراسة بقوا هناك بعد حصولهم على شهاداتهم .

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المجال : ألا يعتبر تدريب المتخصصين فى الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى أمرا باهظ التكاليف جدا بالنسبة للدول النامية ؟ فلا عجب إذن أن تصبح عبارة « استنزاف العقول » جملة مألوفة الآن فى صحافة العالم .

اسواق ثابتة للدول النامية

ان التعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفيتي والدول المستقلة حديثا يسمح لهذه الدول بان تنتفع على نطاق واسع ببعض السمات الخاصة للانتاج ، وان تستفيد من الظروف الطبيعية للاتحاد السوفيتي وللدول الوطنية الناشئة في آسيا وافريقيا . ولقد بدأ يتبلور الآن أسلوب من التخصص الدولي في العمل يعتبر جديدا جذا جوهرية ، وذلك لضمان الانتفاع الى اقصى حد بكل الميزات التي يتيحها التعاون بين دول متقدمة وبين الدول التي بدأ اقتصادها بالكاد في النمو .

ان الاتحاد السوفيتي ، شأنه في ذلك شأن البلدان الاشتراكية الاخرى ، يزود الدول النامية بالالات والمصانع التي ليس في مقدور هذه الدول تصنيعها حتى الآن ، كما يزودها بالخبرة الفنية الضرورية وفي مقابل ذلك يحصل منها على المواد الخام وصادراتها الغذائية التقليدية الى جانب البضائع التي تنتجها الصناعة الحديثة في هذه الدول (وهو امر له أهمية خاصة في ظروف المنافسة المتزايدة في السوق العالمي) .

أن معظم الدول النامية في آسيا وافريقيا تقع في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية . وهي تنتج قدرا كبيرا متنوعا من المواد الغذائية التي لا ينتجها الاتحاد السوفيتي او التي لا ينتجها بنفس الوفرة كما يحدث في هذه الدول .

وكلما ارتفع مستوى معيشة الشعب السوفيتي ازدادت حاجته الى الفواكه والبن والكاكاو والمنسوجات الصوفية والأحذية . ففي عام ١٩٦٧ استورد الاتحاد السوفيتي من الدول النامية كميات من البن توازي ثمانية أضعاف ما استورده في عام ١٩٥٦ واستورد من الكاكاو ما يوازي خمسة أضعاف ما استورده في نفس المدة ومن التوابل ما يوازي الضعفين ومن البرتقال ما يوازي ٧ أضعاف ومن الليمون ما يوازي ٢٥ ضعف ، وقد بلغت الواردات من الدول النامية في عام ١٩٥٦ حوالي ٢٤٩ مليون روبل فاذا بها في عام ١٩٦٧ تتضاعف ٣ مرات لتصبح ٦٩٨ مليون روبل .

ومن المواد الرئيسية التي يستوردها الاتحاد السوفيتي :
القطن طويل التيلة والجوت ومنتجات الجوت والشاي والكاكاو
والمطاط والأرز وأنواع متعددة من بذور الزيت والبرتقال والموز
والأناناس .. الى اخره .. ويبلغ حجم هذه الواردات من هذه
الاصناف ٧٠ في المائة من الواردات الاجمالية .

ويستورد الاتحاد السوفيتي جزءا كبيرا من هذه المواد من
الدول النامية كثرمن للمصانع والآلات والخبرات التي يقدمها اليها .
وتجد الدول النامية في الاتحاد السوفيتي سوقا مستقرا
ومتوسعا مما يؤدي الى تثبيت أسعار بضائعها في السوق العالمي
ودعم مركزها في مواجهة الاحتكارات العالمية التي تسعى للحصول
على أرباح اضافية عن طريق خفض أسعار المواد الخام والمواد
الغذائية المستوردة من الدول الاستوائية .

وفي مقابل هذا يجد الاتحاد السوفيتي في الدول النامية
مصادر ثابتة للمواد الخام والمنتجات الجاهزة لمواجهة التوسع
المستمر في اقتصاده .

روابط الانتاج

تتسع دائما

عقد الاتحاد السوفيتي اتفاقيات مع ايران لمساعدتها في بناء
مجمع للصلب ومجمع للصناعات الهندسية وخط أنابيب لنقل
الغاز الطبيعي عبر ايران . وفي مقابل التكاليف التي تحملها الاتحاد
السوفيتي تمده ايران بعشرة آلاف مليون متر مكعب من الغاز
الطبيعي سنويا وكميات من القطن والصوف والحديد الخام والمعادن
غير الحديدية والكافيار واسماك الكافيار والغراء والزبيب وفراء
ماشية قرقول والأطعمة المحفوظة وبعض البضائع المصنعة .

كما ستحصل الجمهوريات السوفيتية في آسيا الوسطى
على الغاز الافغاني كثرمن للمساعدات السوفيتية في عمليات
التنقيب عن الغاز واستخراجه ونقله وكثرمن للقروض التي حصلت
عليها أفغانستان لبناء عدد من المشاريع الاقتصادية الهامة .

وفى مطلع ١٩٦٨ توصلت الحكومتان السوفيتية والهندية لاتفاق لدراسة امكانيات توسيع التعاون التجارى بين البلدين .

وسيساعد الاتحاد السوفيتى تركيا ، طبقا للاتفاقية المبرمة بين البلدين فى ١٩٦٧ على انشاء عدد من المشروعات الصناعية الهامة وستدفع تركيا ثمن الآلات والخدمات على آجال طويلة وعن طريق تزويد الاتحاد السوفيتى بالدخان والمكسرات والمواالح والجلود الخام والصوف والبضائع الاستهلاكية والمصنعة التى تنتجها الصناعة التركية النامية .

وستزداد هذه الأمثلة باطراد ومع مرور كل عام بازدياد التعاون بين الاتحاد السوفيتى والدول النامية ، وبازدياد المشاريع الصناعية التى يشارك الطرفان فى اقامتها .

الفصل الثالث

حقائق وأرقام

يتعاون الاتحاد السوفييتى مع كثير من الدول النامية .
فيقدم اليها العون فى عمليات اقامة مشروعات صناعية وزراعية
وعمليات التنقيب الجيولوجى وتنمية المقدرة الصناعية لهذه
الدول . . الخ . وبغض النظر عن نوع التعاون ، فان هناك سمات
معينة تعتبر قاسما مشتركا فى جميع الحالات .

فالمساعدة التى يقدمها الاتحاد السوفييتى مساعدة شاملة .
وهى تشمل المسح المبدئى للموقع ثم توريد المصنع وتدريب
الاخصائيين والعمال المهرة وتقديم المقاييسات التكنولوجية لاقامة
المطلوب .

وليس على الدول النامية ان تدفع ثمن المعلومات والعمليات
التكنولوجية . فالاتحاد السوفييتى يقدم عن طيب خاطر الخبرة
التى استغرق تحصيلها عشرات السنين .

وتقدم المؤسسات السوفيتية أيضا مساعدات لتشغيل
المشاريع الجديدة وتزويدها بقطع الغيار والمعدات ، كما تساعد
فى تدريب الاخصائيين وتقديم المواد الخام الصناعية المطلوبة . .
الى آخره .

ولا ينظر الاتحاد السوفييتى الى الدول النامية كدول منافسة
فى السوق العالمى ، ولهذا فانه عندما تصمم المؤسسات السوفيتية
المشاريع الصناعية لهذه الدول فانها تحدد أقصى حجم للانتاج
من وجهة النظر الاقتصادية والفنية ، وتضع فى اعتبارها تلبية
حاجات الدولة النامية من المادة التى ينتجها المصنع بل وتوفير
فائض للتصدير .

وفي الوقت الذي يقوم فيه الاتحاد السوفييتي ببناء المشاريع الجديدة في الدول النامية ، فانه يساعد هذه الدول أيضا على انشاء هيئات للتصميم والتشييد والتجميع . حتى اذا ما انتهى المشروع المقام تكون الدول النامية لديها القدرة على مباشرة عمليات اقامة المشاريع الكبيرة لحسابها الخاص .

وسنذكر فيما يلي معلومات محددة عن المساعدات التي يقدمها الاتحاد السوفييتي لدول آسيا وافريقيا في المجالين الاقتصادي والفني :

بورما :

تم في بورما بناء معهد للتكنولوجيا ومستشفى وفندق في عام ١٩٦١ بمساعدة السوفييت .

وقد تخرج في هذا المعهد حتى الآن ٢٠٠ خبير من بينهم كيمائيون وأخصائيون في البترول ومعماريون وزراعيون . ويضم هذا المعهد الآن ٣٠٠٠ طالب .

وسمعة مستشفى تونجبي تزداد عاما بعد عام ويعمل في هذا المستشفى فريق من الاخصائيين السوفييت . وساعد الاتحاد السوفييتي بورما في انشاء خزان لحجز المياه في شيمولتاو عند التقاء نهري تامين وشوكبونج ويبلغ ارتفاع هذا السد ٤٣ مترا وطوله ٢٥٠ كيلو متر ، ويحجز الخزان ٨٨٧ مليون متر مكعب من المياه وسوف يروي ارضا زراعية مساحتها بين ١٢ - ١٦ ألف هكتار (٣٠ - ٤٠ ألف فدان) . وقد تم تدريب حوالي ٣٠٠ من الخبراء من أبناء بورما على العمل في المشروع .

سيلان :

يساعد الاتحاد السوفييتي سيلان في بناء ١١ مشروعا ، وقد قدم اليها قروضا طويلة الاجل لهذا الغرض .

وقد انتهى العمل في اقامة مصنع للحديد والصلب بطاقة انتاجية قدرها ٦٠ ألف طن من الخامة المسحوقة المدرفلة ومصنع

للإطارات ينتج ٣٦٠ ألف وحدة من الإطارات الداخلية والخارجية سنويا . ومصنع الحديد والصلب الذى هو أول مشروع صناعى فى الدولة سوف يواجه ٨٠ فى المائة من احتياجات سيلان من الخامات المسحوقة المدرفلة والمصنوعات من السلك . وقد بعث رئيس الوزراء سينانيكه عند البدء فى تشغيل مصنع الإطارات برسالة جاء فيها : « ان مصنع الإطارات فى كيلانى سيكون حلقة هامة فى الاقتصاد القومى ، فانتاجه سيفطى ٩٠ فى المائة من احتياجات العربات فى سيلان . ولولا المعونة الفنية والاقتصادية السوفيتية لما كان من الممكن بناء هذا المصنع » .

وساعد الاتحاد السوفيتى سيلان أيضا فى بناء مطحن ضخ بقوة انتاجية تبلغ ٧٠ ألف طن قمح سنويا ومخزن للفلال سعته ٢٠ ألف طن مما وفر ٢٠ فى المائة من واردات الدقيق التى تحتاج إليها سنويا .

وأرسل الخبراء السوفيت والآلات السوفيتية لقطع الأدغال وأعداد مساحات واسعة من الأرض لزراعة قصب السكر فى كانتالاي ولزراعة القطن فى منطقة هامبا نتوتا . وتعاون الاتحاد السوفيتى وبلغاريا فى إنشاء مصنع تبريد لحفظ الفواكه والخضراوات هناك .

وقام الخبراء السوفيت العاملون فى المشاريع التى اقيمت بمعونة سوفيتية بتدريب أكثر من ١١٠٠ خبير سيلانى فى نواحي مختلفة . وفى أبريل ١٩٦٨ تم توقيع بروتوكول لاستمرار التعاون بين البلدين متضمنا النص على تدريب الخبراء الوطنيين .

كمبوديا :

أقام الاتحاد السوفيتى مستشفى سعة ٥٠٠ سرير فى بنوم بنه وعيادة خارجية يتردد عليها يوميا ٥٠٠ مريض كهدية لشعب كمبوديا . وقد رفع إنشاء هذا المستشفى عدد الأسرة فى مستشفيات كمبوديا بما يعادل ٢٠ فى المائة من المجموع الكلى . ثم أنه أيضا مركز لتدريب العاملين فى ميدان الطب من الكمبوديين فبين هيئة أطباء المستشفى ١٢ أخصائيا سوفيتيا .

وفي خريف ١٩٦٤ افتتح المعهد الفنى العالى الذى اقامه الاتحاد السوفييتى كهدية لشعب وحكومة كمبوديا . ويشمل هذا المعهد الأقسام الآتية :

التعدين ، تكنولوجيا الانتاج للمنسوجات القطنية ، البناء ، اصلاح الاراضى والهندسة الكهربائية .

وقد أقيمت مدرسة ثانوية متخصصة داخل هذا المعهد ، وتضم عددا من الخبراء السوفيت بين هيئة التدريس العاملة فيها .

الهند :

تعتبر الهند واحدة من اكبر دول آسيا التى يتوافر بها احتياطى ضخم من المواد الخام ومصادر الطاقة . وتوجد فى الهند مناطق شاسعة من الأراضى الخصبة التى تستطيع اذا توفرت لها الزراعة المثلى ، ان تزود الشعب بكميات كافية من المواد الغذائية والمواد الخام اللازمة للصناعة ، ومع ذلك فان الهند ما زالت لا تملك الا صناعة وزراعة ذات مستوى منخفض نسبيا ، وما زالت غير قادرة على أن تلبى حتى الاحتياجات الضرورية للشعب الذى يبلغ عدده أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة .

ولقد بدأت حكومة الهند فى تنفيذ برنامج للتنمية الاقتصادية بعد اعلان الاستقلال .

وقد كان الشعب السوفييتى يشعر دائما باحترام عميق نحو الشعب الهندى الذى ساهم بكثير فى إثراء الثقافة الانسانية ، وكان يتعاطف باخلاص مع الشعب الهندى خلال مدة نضاله ضد الاستعمار البريطانى ، كما قدم اليه المساعدات لتنمية اقتصاده الوطنى بعد التحرير .

ويساعد الاتحاد السوفييتى الهند حاليا فى اقامة ٦٠ مشروعا ذات أهمية للاقتصاد القومى . وقد ذكر المرحوم لال بهادور شاسترى ، رئيس وزراء الهند السابق ذات مرة أن الاتحاد

السوفييتي يساعد الهند في ان تضع الاساس للبناء الاقتصادي الذي قررت الهند ان تقيمه لنفسها . والاتجاه الرئيسي للتعاون الفني والاقتصادي السوفييتي - الهندي هو اقامة مشاريع الصناعة الثقيلة الرئيسية : اى مجموعات الحديد والصلب ومحطات توليد الطاقة ومصانع الصناعات الهندسية والكهربائية الثقيلة ومصانع اعداد الاجهزة واستخراج البترول ومشروعات صناعات المنجنيز ومناجم الفحم والكيماويات والادوية وغير ذلك من المصانع والمشاريع الصناعية التى تقام بمعونة سوفييتية يملكها جميعا القطاع العام .

وكما ذكرنا سلفا فان مجمع بيهيلاي للصلب كان واحدا من المشاريع التى اقيمت بمساعدة سوفييتية ، وقد كانت طاقته الانتاجية مليون طن سنويا زيدت الى ٢٥ مليون طن بعد ذلك .

منذ اعوام قليلة قررت الحكومة الهندية اقامة مجمع كبير للصلب في بوكارو ، وبدايات في التفاوض مع الولايات المتحدة من اجل العون المادى الفنى . غير ان بعض الشروط التى وضعتها الولايات المتحدة كانت غير مقبولة بما في ذلك ان يكون مجمع بوكارو ملكا لاحدى الشركات الخاصة وليس للقطاع العام . واعتبرت الحكومة الهندية ، بحق ، ان ذلك تدخل في شئون الهند وقطعت المحادثات .

واتجهت الحكومة الهندية الى الاتحاد السوفييتي . وفي يناير ١٩٦٥ تم توقيع اتفاق للتعاون في بناء مجمع للصلب في بوكارو طاقته ١٧ مليون طن يمكن ان ترتفع الى اربعة ملايين طن في العام . وعند انتهاء العمل فيه سيصبح رابع مجمع كبير للصلب في القطاع العام .

وحتى اليوم فانه يشار الى مشروع بوكارو على انه بمثابة « بيهيلاي آخر » . ومن المقرر تزويده بأحدث المعدات . وعندما يبدأ هذا المجمع في الانتاج سيكون بإمكان الهند توفير نسبة

لا يستهان بها من احتياجاتها للصلب وخصوصا الواح الصلب
التي تسهل من تطوير المشاريع الهندسية هناك .

وقد اكدت انديرا غاندى رئيسة الوزراء في حديثها عند البدء
في بناء مجمع بوكارو ان المجمع سيكون مساهمة هامة في دعم أسس
الاقتصاد الوطنى ورفع مستوى معيشة الشعب .

وبالتعاون مع الاتحاد السوفيتى فان عددا من محطات
الطاقة الكبيرة تم بناؤها بالفعل او هى تحت البناء الآن .

ومن بين المحطات التى بدأ تشغيلها بالفعل محطة بهاكرا
(٦٠٠٠ روات) ، ومحطة كوربا للطاقة الحرارية
(٢٠٠٠ روات) ، ومحطة الطاقة الحرارية في نيزفيلي
وطاقتها (٤٠٠٠ روات) وهى أساس لاقامة مجمع صناعى
في جنوب أركوت (مدراس) . كما انه يجرى بناء محطة للطاقة
الحرارية في أوبرا طاقتها (٢٥٠٠ روات) .

ولاعوام طويلة عرقلت الاحتكارات البترولية العالمية التى
تسيطر على أسواق البترول عمليات التنقيب عن البترول في
الهند مفضلة الاستفادة من تزويد الهند بالمنتجات البترولية .
وأصرت هذه الاحتكارات على أن التنقيب عن البترول هناك
سيكون بلا جدوى .

ولقد كان الاخصائيون السوفييت هم الذين ساعدوا في
العثور على البترول والغاز في هذا البلد . واصبحت الحقول
الجديدة المكتشفة أساسا لعملية تصنيع البترول .

وتنتج حقول انكلسفار ما يزيد على ٢٥ مليون طن من
البترول في العام . كما تمت اقامة معملين كبيرين لتكرير
البترول في بارونى وكريالى .

وبالنسبة للأعمال الهندسية فان الاتحاد السوفيتى يساعد
في بناء مشروع للهندسة الثقيلة في رانش ومصنع لمعدات المناجم
في دورجابور .

وقد بدأ مصنع رانش بالفعل فى انتاج بعض المواد وسوف يصبح قريبا المنتج الرئيسى للتركيبات والمعدات المعدنية اللازمة لبناء وتجهيز مجمع بوكارو .

وحتى وقت قريب كانت مدينة هاردوار معروفة فقط كمكان للحج فهى تقع فى المكان الذى ينساب فيه نهر الجانج عبر اخدود ضيق الى السهل . ولكن هاردوار قد أصبحت مؤخرا أكثر ارتباطا بتطور الصناعة الهندية الحديثة ، اذ يجرى هناك بناء مصنع لانتاج التوربينات البخارية والهيدروليكية والآلات الكهربائية وذلك بمساعدة السوفييت . وسوف يبلغ انتاجه من المولدات ما طاقته ٢٠٠٠ ر.وات . وسوف توفر الهند مبالغ طائلة من العملات الأجنبية وذلك بالحد من وارداتها من التوربينات والموتورات الكهربائية . وسوف يتم بناؤه فى عام ١٩٧٢ ، وحتى يحين هذا الوقت بدأت بعض الورش فى الانتاج بالفعل .

وبهذه الطريقة يجرى وضع اساس صلب لتطور الصناعة الهندية الثقيلة .

ان الاتحاد السوفييتى قد ساعد فى اقامة منجم بانكى للفحم ومحجر فى مانيكبور ، وورشة آلات لصيانة معدات المناجم ، ويجرى حاليا اقامة منجم آخر للفحم فى « رورال تجراه » .

وبالجهد السوفييتى تمت اقامة عدد من مشاريع المعدات الطبية ، فقد أقيم مصنع للمضادات الحيوية فى ريشيكيش ، ومصنع لانتاج المركبات الكيماوية والأدوية فى حيدر آباد ، بالإضافة الى مصنع لأدوات الجراحة فى مدراس .

ويساعد الاتحاد السوفييتى ايضا فى تدريب الاختصاصيين الهنود على المشروعات الجديدة .

وفى ديسمبر ١٩٦٦ ، تم توقيع اتفاق جديد للتعاون من أجل مزيد من تطوير الصناعات الرئيسية ، مثل هذه التى تنتج الصلب والألومنيوم والأدوات الهندسية ، وانتاج البترول وصناعات الطاقة . وتتضمن المشروعات الجديدة منجما للحديد

الخام ، ومنجما للفحم الحجري ، ومصنعا للالومنيوم وعددا من محطات الطاقة ، كما انه سيتم توسيع نطاق التنقيب عن البترول .

لقد تمت اقامة مزرعة ميكانيكية مملوكة للدولة مساحتها ١٢٠٠٠ هكتار (٣٠٠٠ فدان) وهي أكبر مزرعة من نوعها في جنوب شرقى آسيا بالتعاون السوفيتى فى سورا تجراه ، وهي منطقة قاحلة فى راجستان . وقد قدم الاتحاد السوفيتى الآلات اللازمة كهدية للشعب الهندى . كما قام الاخصائيون السوفيت بتدريب الهنود على تشغيلها وصيانتها . واصبحت مزرعة سورا تجراه مدرسة لاساليب الزراعة المتقدمة .

وسيقدم الاتحاد السوفيتى أيضا معدات وآلات زراعية كهدية الى خمس من مزارع انتاج البذور المملوكة للدولة . وفضلا عن ذلك سيتم تقديم معدات لعشر من مزارع الدولة ، وخمس عشرة محطة لتأجير ماكينات الزراعة بشروط سهلة .

لقد اقيم معهد للتكنولوجيا فى بومباى كجزء من مساهمة الاتحاد السوفيتى فى صندوق الدعم الفنى التابع للأمم المتحدة وكهدية لشعب الهند . وتم افتتاحه سنة ١٩٥٨ باساتذة ومدرسين سوفيت بين هيئة التدريس . وسوف يساعد الاتحاد السوفيتى أيضا فى اقامة عدد من الأقسام فى الجامعات والمدارس الثانوية المتخصصة وعدد من المراكز الدراسية لتدريب المهندسين ، والأفراد الفنيين والعمال المهرة .

ويبذل الاخصائيون السوفيت فى الهند الكثير لتطوير تدريب العمال اثناء العمل . وبهذه الطريقة تم تدريب ٣٥٠٠٠ اخصائى لمكاتب التصميم والتنقيب الجيولوجى ، والانشاءات ، والتجميع والبحث العلمى .

وقد لخصت السيدة انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند نتائج التعاون السوفيتى الهندى الفنى والاقتصادى خلال زيارة رئيس الوزراء السوفيتى ا.ن. كوسيجين للهند فى يناير

١٩٦٨ . فقالت ان الصداقة المتطورة بين الاتحاد السوفيتى والهند مثال طيب للتعاون الدولى ، فقد كانت ذات نفع متبادل . وعملت على تدعيم قضية السلام والحرية . وأكدت رئيسة الوزراء الهندية ان الاتحاد السوفيتى والهند قد عمل كلاهما من اجل هذه الاهداف ، وان الاتحاد السوفيتى ساعد ايضا فى مسائل هامة مثل محاربة التخلف . وازافت السيدة غاندى ان التعاون الاقتصادى حلقة هامة فى الصداقة الهندية السوفيتية النامية ودليل على ان الصداقة يمكن رؤيتها فى جميع انحاء البلاد .

واتفق قادة الحكومتين السوفيتية والهندية على انه من الضرورى ايجاد ميادين جديدة للتعاون الاقتصادى والصناعى . وطلبوا من خبراءهم دراسة هذه المسألة وتقديم توصيات محددة . ان هذا يعنى مرحلة جديدة من تطوير العلاقات الاقتصادية الهندية السوفيتية فى التعاون المباشر على تطوير قطاعات معينة بما يتفق وصالح البلدين .

اندونيسيا :

تنص اتفاقيات التعاون الاقتصادى والفنى بين الاتحاد السوفيتى واندونيسيا على تقديم المساعدة لاندونيسيا فى اقامة عدد من المشروعات الصناعية وغيرها من المشروعات .

فقد اقيم استاد ضخيم يستوعب ١٠٠ ألف مشاهد فى جاكرتا عام ١٩٦٢ بمساعدة السوفيت . واقيم مستشفى يضم ٢٠٠ سرير وعيادة كهدية لشعب اندونيسيا .

واقدم الاتحاد السوفيتى العون الفنى فى اقامة اول مصنع اندونيسى للصلب فى شيليجون ، مع محطة طاقة حرارية طاقتها ٣٦٠٠٠ كيلو وات ، ومصنع للفوسفات فى شيلاشاب وكلية للتكنولوجيا فى آمبون .

وبدئ فى انشاء طرق للسيارات بمعونة السوفيت الفنية فى كاليمنتان . وقد اوقفت اندونيسيا مؤخرا العمل فى المشروعات

التي كان مقرراً اقامتها طبقاً لاتفاقيات التعاون السوفيتية
الاندونيسية .

نيبال :

اقام الاتحاد السوفيتي المشروعات التالية في نيبال
دون مقابل : مستشفى في كاتماندو ، مصنعا للسجائر في
جاناكبور ، محطة قوى في بانوتى ، مصنعا للادوات والآلات
الزراعية ، ومصنعا للسكر في بيرجانج . وبساعد في الوقت
الحالى في بناء طريق « الشرق - الغرب » وطوله ١٢٠ كيلو
مترا والذي سيتم الانتهاء منه في المستقبل القريب مما يهيئ
الظروف الضرورية للتقدم الاقتصادى فى شرقى وغربى نيبال .

باكستان :

ان النقص الحاد فى الوقود يعد عقبة كئودا فى طريق تطور
الاقتصاد الباكستانى . وتستورد باكستان ما يصل الى ٨٠ فى
المائة من بترولها تدفع ثمنها ذهباً للبنوك الانجليزية والأمريكية ،
حوالى ٣٥٠ مليون روبية فى العام .

لقد بدأ التنقيب عن البترول فى اراضى باكستان منذ مائة
عام . وقد ترك ذلك الى الشركات الخاصة (معظمها اجنبية)
التي كانت تهتم ، كما هو معتقد فى باكستان ، بابقاء البلاد فى
حالة مجاعة بترولية .

وفى عام ١٩٦١ ، اصدرت الحكومة الباكستانية قرارا لتطوير
عمليات التنقيب على نطاق واسع عن البترول والغاز ، واتجهت
الى الاتحاد السوفيتى طلبا للعون .

وتوجهت مجموعات مشتركة من الجيولوجيين والجيوفيزيقيين
السوفيت والباكستانيين الى الاجزاء المختلفة من شرق وغرب
الباكستان . ووصلت معدات الحفر وغيرها من الاتحاد
السوفيتى وتم اكتشاف مستودعين للغاز بعد عدة أعوام من
المجهود الفنى ، فى ظروف بالغة القسوة فى الصحارى والادغال .
وفى يناير - فبراير ١٩٦٨ ، وجد البترول فى هضبة بوتوار
على عمق ٤٠٠٠ متر .

ان التعاون السوفيتى - الباكستانى يتسع ، وبمقتضى اتفاق عام ١٩٦٩ فان الاتحاد السوفيتى يساعد باكستان على اقامة عدد من محطات الطاقة الحرارية ، ومشروعات هندسية كهربية ومحطات اذاعة ومشروعات أخرى . كما أن التعاون الجيولوجى فى عمليات التنقيب مستمر .

افغانستان :

للاتحاد السوفيتى وافغانستان علاقات صداقة وطيدة منذ مدة طويلة . ويجرى بناء ما يزيد على ٦٠ مشروعا لصناعة المعادن والغاز والصناعات الكيماوية ، وصناعة الأغذية وغيرها فى افغانستان بالإضافة الى انشاء محطات القوى والمزارع .

لقد تم بالفعل تشغيل ٤١ مشروعا ، من بينها مصنع « جانجالا » لاصلاح الموتورات فى كابول ، وهو اول مشروع صناعى افغانى وطنى . كما تم ايضا بناء واحد من اكبر مجمعات الحبوب فى كابول وهو يضم صومعة برافعة وطاحونة ومخبزا . وتم بناء محطة للقوى طاقتها ٩٠٠ كيلو وات وصومعة برافعة تسع ٢٠ ألف طن من الحبوب فى « بول - اى - خومرى » . واقامت ستة كبارى عبر انهار خاناباد ، كابول - كوتار ، سالانج وجورباند . واقيم ميناء نهر شيرهان فى بانج . وتتضمن المشروعات التى تم تشغيلها بالفعل ثلاثة مطارات (احدها مطار كابول الدولى) وثمانية مستودعات للبترول كما تم انشاء مجموعة كبيرة من المجمعات السكنية التى اتشئت للمساهمة فى دعم التقدم العمرانى الحديث . وفى عام ١٩٦٤ تم الانتهاء من طريق « سالانج » عبر جبال هندكوش . ولقد اثار هذا الطريق كثيرا من الصعوبات ، فقد تطلب شق نفق طوله ٢٥ كيلو متر وارتفاعه خمسة أمتار عبر الصخور وبناء ٢٧ جسرا من المعدن و ٤٠ من الخرسانة . والطريق أهمية اقتصادية بالغة فهو يربط العاصمة بميناء شيرهان الذى تفد اليه معظم السلع وبمناطق التعدين الشمالية الغنية ، وطبقا لما اذاعته وزارة الاشغال العامة الافغانية فان الطريق سيوفر قرابة ٢٨٥ مليون جنيه افغانى فى

العام . كما ساعد الاتحاد السوفيتي أيضا في اقامة طريق خرساني للسيارات طوله ٦٧٩ كيلو مترا بين كوشكا - هيرات - كانداهار . ويمر هذا الطريق عبر ست مقاطعات افغانية ويربط البلاد مع الاتحاد السوفيتي ، وفام الاخصائيون السوفييت بتدريب حوالي ٥٠٠ من العمال الأفغانين خلال عمليات الانشاء هذه للعمل على البولدوزر والاوناش وبناء الطرق .

لقد تم الانتهاء من الجزء الأول من مشروع جلال آباد للري في بداية ١٩٦٥ ، وهو مشروع متكامل للري يضم قناة طولها ٧٠ كيلو مترا ، وسدا على نهر كابول ومحطة قوى طاقتها ١١ ألف كيلووات ومنشآت أخرى . وستروى القناة ما يزيد على ٣٠ ألف هكتار (٧٥ ألف فدان) من الأرض . وتجري اقامة مزرعتين تداران بالآلات في منطقة بجوار القناة .

لقد اشترك ما يزيد على ١٤ ألف عامل واخصائي افغانى وما يزيد على ٥٠٠ مهندس وفنى وعامل ميكانيكى سوفييتى فى بناء القناة . وسوف يزود سد آخر على وشك الانتهاء منطقة مساحتها ما بين ١٢ - ١٤ ألف هكتار (٣٠ : ٤٠ ألف فدان) فى اقليم غازنى بالمياه .

وساعد الاتحاد السوفيتي فى اقامة محطة للقوى فى مضيق ناجلو على نهر كابول ، وتم تشغيلها فى صيف ١٩٦٦ وهى تزود كابول وضواحيها والمشاريع الصناعية فى منطقة كابول بالكهرباء .

وهناك تنقيب جيولوجى واسع . وقد ساعد الاخصائيون السوفييت فى الكشف عن مستودع كبير للغاز وسوف يستخدم جزء من الغاز فى انتاج أسمدة كيماوية فى المصنع الذى يجرى بناؤه بمعونة سوفيتية ، والباقي تزود به جمهوريات وسط آسيا السوفيتية مقابل معدات صناعية سوفيتية وسلع أخرى . ومن بين المناجم الجديدة التى اكتشفت مناجم حديد خام ذات درجة عالية وفحم وصلصال ناري وذائب ورمال لضرب الطوب .

ان المساعدة فى تدريب الاخصائيين الافغان فى الميادين الاقتصادية والثقافية تعتبر وجهها هاما للتعاون بين الاتحاد

السوفييتي وافغانستان . ويتلقى كثير من الطلبة الافغانين علومهم في الاتحاد السوفييتي . كما أن أكثر من ٤٠ ألف عامل افغانى تعلموا حرفا بمساعدة الاخصائيين السوفييت في مواقع العمل في افغانستان .

وقد ساعد الاتحاد السوفييتي في بناء مدرستين ثانويتين متخصصتين ومعهد للفنون التطبيقية في كابول دعى المدرسون السوفييت للعمل فيها .

ومن المقرر توسيع مجال العلاقات الاقتصادية السوفيتية - الافغانية ، وقد تم أثناء المحادثات التي جرت في موسكو في فبراير ١٩٦٨ توقيع اتفاق للتعاون الاقتصادي والفنى السوفييتى - الافغانى خلال ٦٧ - ١٩٧٢ يواصل الاتحاد السوفييتى بمقتضاه المساعدة في بناء وتشغيل وسائل الانتاج في عدد من المشروعات وفي التنقيب عن البترول والغاز والمعادن الأخرى .

وسوف يساعد الاخصائيون السوفييت في تدريب العمال والاختصاصيين الافغان على اعمال التجميع ، وضبط وتشغيل المصانع وإدارة المشروعات التي بنيت بالمعونة السوفيتية .

ايران :

ساعد الاتحاد السوفييتي ايران في حل عدد من المسائل الهامة المتعلقة بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

ففي ديسمبر ١٩٦٧ ، بدأ العمل في بناء سد طوله ٣٨ مترا ومحطة للطاقة على نهر آراكس على الحدود . وسوف تتجمع المياه في خزان ضخيم يكفي لرى حوالي ١٠٠ ألف هكتار (٢٥٠ ألف فدان) من الأراضي الجرداء في برارى موجان ، كما ستزود المحطة المناطق المجاورة بالكهرباء .

وبالرغم من المناخ القاسي فقد ساعد الاختصاصيون السوفييت في بناء وتشغيل صومعة بروافع في زاهدان في الجزء الجنوبي الشرقى من ايران في خمسة أشهر فقط . كما تم بناء صومعة

حبوب بروافع أخرى في أنديمشك . واجمالا فان الاتحاد السوفيتي سيقدم المعونة الفنية اللازمة لبناء ٣٤ صومعة أخرى كلها مزودة بالروافع .

ان اهم المشروعات التي سيجرى بناؤها في ظل التعاون الاقتصادي والفني السوفيتي - الإيراني ، خلال الأعوام القليلة القادمة ، سيكون بناء مصنع للحديد والصلب تبلغ طاقته من ٥٠٠ - ٦٠٠ ألف طن من الصلب في العام بالقرب من أصفهان ، ومصنع لصناعة الآلات والجزء الشمالي من خط الغاز الرئيسي .

لقد ناقشت الحكومة الإيرانية بناء مصنع الصلب هذا مع الشركات الغربية لمدة تزيد على ثلاثين عاما ودفعت حوالي ٢٥ مليون دولار ثمنا لتصميمات ونصائح المستشارين البلجيكيين والبريطانيين والأمريكيين وغيرهم الذين أصرروا جميعا على أنه ليس هناك أمل في بناء مصنع يعمل بالمواد الخام المحلية .

وقد دحض الاختصاصيون السوفييت كل الحجج التي تقدم بها المستشارون الغربيون ، وأثبتوا أن خام الحديد الموجود في منطقة بافكا كاف تماما لتشغيل مصنع ضخيم للصلب لمدة خمسين عاما على الأقل .

وقد كانت إيران تستورد ٥٠٠ ألف طن من الصلب كل عام . ولكن المصنع الذي سيبني بالمعونة السوفيتية سوف يتكفل باحتياجات البلاد من بعض انواع الخامات المسحوبة المدرفلة ويوفر من ٦٠ الى ٧٠ مليون دولار سنويا . وسوف يكون أساسا للصناعة الثقيلة في إيران ، خصوصا الصناعات الهندسية .

وقد أعلن الشاه محمد رضا بهلوي في حديثه عند إرساء حجر الأساس أن « هذا يوم سعيد ومقدس لشعب إيران ، لأنه في هذا اليوم أصبح حلمنا الذي كنا نصبو إليه حقيقة واقعة » .

وقال شيباني المدير التنفيذي لشركة الأعمال المعدنية الوطنية الإيرانية في صدد الحديث عن الأعمال التي قامت بها

هيئات التصميم والعلماء السوفييت « ان تصميم المصنع هو خلاصة ما وصل اليه علم المعادن الحديث » .

وسوف يساعد الاتحاد السوفييتى أيضا فى بناء مصنع للصناعات الهندسية طاقته من ٢٥ الى ٣٠ ألف طن من السلع المعدنية فى العام ، بما فى ذلك أوناش التحميل والتركيبات المعدنية والفلايات وآلات الزراعة . وقد تم وضع قائمة المواد التى سوف ينتجها المصنع مع الأخذ فى الاعتبار مواجهة احتياجات السوق الإيرانية ما أمكن .

ان ثروة ايران الهائلة هى بحار الزيت الموجودة تحت الأرض فى الجنوب . ولكن هذه الثروة مازالت تستغل حتى الآن بواسطة الاحتكارات الغربية دون وازع . ان المسافر فى هذا الجزء من ايران سوف يجد مشاعل ضخمة من الغاز المحترق تنبثق من الأرض . فشركات البترول لا تستغل الغاز رغم أنه من المواد الخام بالغة القيمة .

ان الاتحاد السوفييتى سوف يساعد ايران على بناء خط أنابيب للغاز لاستخدام ما يبدد اليوم ، وذلك من أجل صالح الشعب وتقديم مكاسب هائلة للدولة . ان الغاز فى جنوب ايران سوف ينقل الى الاتحاد السوفييتى مع بضائع إيرانية أخرى مقابل نفقات الاتحاد السوفييتى فى بناء المصانع وخط الأنابيب ولدفع ثمن المعدات السوفيتية لعدد من مشروعات الصناعة الخفيفة والثقيلة .

لقد نقلت الاسوشيتدبرس عن شاه ايران قوله : « ان السوفييت وافقوا على اقامة مصنع لصهر الصلب قرب أصفهان يتكلف ٢٨٦ مليون دولار مقابل الغاز الطبيعى . ان الولايات المتحدة لم تستطع أن تمنحنا مثل هذه الشروط ولم تستطع استخدام الغاز الذى ظللنا نحرقه لمدة ٥٠ عاما حتى الآن . اتنا نحتاج الى مصنع للصلب ولكن الولايات المتحدة ظلت تصر لنصف قرن على ان مثل هذا المشروع غير اقتصادى وغير واقعى » .

وخلال زيارة رئيس الوزراء اليكسي كوسيجين لايران فى
أبريل ١٩٦٨ توصل الجانبان الى اتفاق لمد التعاون خلال مدة
الخطبة الخمسية الرابعة فى ايران « ١٩٦٨ : ١٩٧٢ » .

تركيا :

للتعاون الفنى والاقتصادى السوفيتى - التركى تاريخ
طويل . فحتى قبل الحرب ساعدت الحكومة السوفيتية تركيا
فى بناء مصنعين كبيرين للنسيج . وفى ١٩٦٢ تم بناء مصنع
لانتاج الواح الزجاج .

وبمقتضى الاتفاق الذى وقع فى مارس ١٩٦٧ سيقوم الاتحاد
السوفيتى بمساعدة تركيا فى اقامة مشروعات التجهيز الكبيرة
لصناعاتها الرئيسية : مصانع للصلب والالومنيوم ، معمل لتكرير
البترول ، مصنع لحامض الكبريت ومصانع للرقائق الخشبية .
ويجرى الاستعداد حاليا فى الاتحاد السوفيتى وتركيا لاقامة
المشروع وفى مارس ١٩٦٩ اتمت ادارات التصميم السوفيتية
نماذج المصنع .

الجزائر :

يساعد الاتحاد السوفيتى الجزائر فى بناء حوالى ٨٠
مشروعاً . ان برنامج التعاون السوفيتى - الجزائرى واسع
المدى ويغطى الجوانب الهامة فى التقدم الاقتصادى الاجتماعى
الجزائرى . ان اكبر مشروع هو مصنع الصلب الذى من المقرر
أن تصل طاقته من ٣٠٠ الى ٣٥٠ ألف طن فى العام من الخامات
ذات المقاطع المسحوبة المدرفلة ، ويجرى انشاؤه حاليا فى مدينة
عنابة . وتعلق الحكومة الجزائرية أهمية بالغة على هذا المشروع
حيث أنه سيكون أساس تصنيع البلاد .

كذلك فان الاتحاد السوفيتى سوف يساعد فى بناء مصنع
للتغطية بالرصاص والزنك ومحطة للطاقة الحرارية ، ومصنع
الزئبق يعتمد على منجم « اسماعيل » الذى اكتشفه الجيولوجيون
السوفيت ، ومصنع لانتاج الكونياك وورشة لزجاج النوافذ ،
ويجرى حاليا التنقيب الجيولوجى عن المناجم غير المعدنية

والمعادن غير الحديدية . وتهدف الخطة الى وضع اساس لتطوير
الصناعات المعدنية غير الحديدية وبعض الصناعات الاخرى والى
دعم مصادر التصدير فى البلاد . ويجرى بناء عدد من سدود
الرى المتوسطة والصغيرة الحجم بالمعونة الفنية السوفيتية فى
منطقة القبائل وهى افقر المناطق الساحلية بالجزائر ، وتلك هى
المنطقة التى يهاجر منها عدد كبير من الناس الى ما وراء البحار
بحشا عن الوظائف ان $\frac{1}{3}$ من الارض الصالحة للزراعة فى
منطقة القبائل بها وسائل للرى . وعندما ينتهى بناء السدين
الاولين عام ١٩٦٩ ، فان المنطقة المروية ستزداد بنسبة ٢٥ فى
المائة . وقد نقل العمال والخبراء السوفيت خبراتهم الى
الجزائريين اثناء العمل . كما دربوا كثيرا من الحفارين وعمال
الرافعات والمنقبين . كما يجرى تقديم العون لاقامة عشر ورش
للاصلاحات الرئيسية فى آلات الزراعة وخمس محطات تجريبية
لدراسة نمو المحاصيل فى الارض التى سيتم ريها .

وتم حفر خمسة آبار للمياه العذبة فى منطقة الصحراء فى
مجال التنقيب عن المياه .

لقد شحن الاتحاد السوفيتى ٥٠٠ جرار ومائة آلة حصد
ودراس والآت زراعية اخرى الى الجزائر لتحسين ميكنة الزراعة
كما ارسل الخبراء السوفيت لتدريب عمال الآلات على الطبيعة .

ويقوم حوالى ١٥٠ خبيرا سوفيتيا بمساعدة الجزائريين
فى التنقيب عن البترول والغاز .

وفى نهاية عام ١٩٦٧ اقر مجلس ادارة سوناتراك (الشركة
الوطنية لشحن وبيع البترول والغاز) اول تقرير للجيولوجيين
السوفيت فيما يتعلق باستغلال عدد من آبار البترول والغاز
واعبرته اكثر واقعية وفائدة من المقترحات التى بعث بها
الجيولوجيون الامريكيون والفرنسيون . واشترت الجزائر
اربعة حفارات سوفيتية صنعت فى اورالماشرافود « مصنع الاورال
الهندسى » .

وفي سبتمبر ١٩٦٤ ، بدأت الدراسات في معهد البترول والغاز ومدرسة البترول الثانوية التي بنتها الحكومة السوفيتية كهدية للجزائر .

وافتتح في نفس الفترة مدرسة ثانوية للنسيج ومركزين لتدريب العمال على الصناعة والزراعة .

وبناء على طلب الحكومة الجزائرية أرسلت الحكومة السوفيتية خبراء لتنظيم الانتاج في المشروعات القائمة . وقد ساعد الخبراء السوفيت الجزائريين على تشغيل مصنع للسيراميك ومصنع للسكر ومصنع ورق كانت معطلة وعلى تحسين الانتاج في مصنع لانتاج الهياكل المعدنية ومصنع نسيج وغيرها من المشاريع .

ومن المقرر أن يساعد الاتحاد السوفيتي الجزائر في استعادة وإعادة بناء تسعة من المشاريع المملوكة للدولة ومنجم للرصاص والباريت وبناء مصنع للطلاء المعدني ومصنع للزجاج المسطح في وهران .

وفي نوفمبر ١٩٦٧ ، افتتح مستشفى باسم الصداقة الجزائرية السوفيتية في احتفال كبير في الأخرية . ويضم المستشفى ٢٢٠ سريرا وعيادة خارجية . وجميع المعدات والأجهزة سوفيتية كما يعمل به اطباء من السوفيت .

العراق :

يساعد الاتحاد السوفيتي العراق في اقامة ٤٨ مشروعا بدا العمل فعلا في ٣٣ منها .

وتشكل المشروعات التي تبنى طبقا للتعاون السوفيتي - العراقي أساسا لتطور الصناعات الجديدة مثل الهندسة الكهربائية وصناعة الادوية وصناعة الزجاج وغيرها من الصناعات ولدعم القطاع العام في الاقتصاد الوطني . وحقيقة اخرى هامة وهي ان تشغيل عدد كبير من المشروعات الصناعية سوف يوفر وظائف لما يزيد على ١٠ آلاف شخص ، ويزيد الى حد كبير من حاصل

الانتاج الصناعى بالعراق ، ويقلل كثيرا من نفقات الاستيراد .
وسيكون بإمكان العراق توفير جزء لا يستهان به من احتياجاتها
من المنسوجات القطنية والأدوية والآلات الكهربائية .

ولقد بنيت المشروعات التالية بالمعونة السوفيتية : مصنع
للهندسة الكهربائية ، مصنع للملابس واشغال التريكو ، مصنع
لانتاج اسياخ الحديد المسلح ، مصنع للأطعمة المحفوظة ، محطة
للتليفون الآلى ، محطة اذاعة ذات موجة متوسطة ، محطات
لتأجير الآلات ، صومعتان للحبوب ، ومركز استقبال لاسلكى
فى الداودية .

وافتح مركز لبحاث الذرة فى نهاية عام ١٩٦٧ به مولد
طاقته ٢٠٠٠ كيلو وات ومخصص لانتاج النظائر المشعة .

وتم انشاء خط للسكك الحديدية بين بغداد والبصرة طوله
٥٤٣ كيلو مترا ، وفى الوقت الحالى يجرى العمل فى اقامة مصنع
لميكنة الزراعة ، ومصنع نسيج ، ومصنع لانتاج المضادات الحيوية
والأدوية وعدد من المشروعات الأخرى .

وفى ١٧ مارس ١٩٦٥ تم توقيع بروتوكول سوفيتى - عراقى
لاقامة محطة للقوى وخزان للمياه على نهر الفرات وبناء مصنع
لتجميع الجرارات .

ويتعاون الاتحاد السوفيتى أيضا مع جمهورية العراق
فى مجالات أخرى . فقد تم اجراء مسح خاص لتحسين الملاحة
فى نهر دجلة والفرات وشط العرب ، كما تم وضع تقارير عن
تنظيم فيضان نهر دجلة والفرات ، كما نجحت الى حد كبير
عمليات التنقيب عن المعادن ، وقد اكتشف الجيولوجيون
السوفيت احتياطات من الكبريت والفوسفور وحجر الكوارتز
ذات قيمة صناعية كبيرة . ووضعت تقارير فنية واقتصادية عن
الرى والصرف فى منطقة مساحتها ٢٧٠ ألف هكتار (٦٧٥ ألف
فدان) بن الشينافية والناصرية .

وبدا تدريب الخبراء الفنيين العراقيين والعمال الذين سيصبحون موظفي المستقبل في المشروعات التي تجري اقامتها بالمعونة السوفيتية . وتم افتتاح خمسة مراكز دراسية خصيصا لهذا الغرض .

وبجانب ذلك فان التدريب يتم في مواقع البناء ، وفي المعاهد السوفيتية العليا وفي المصانع والمشروعات السوفيتية . وقد عقدت محادثات سوفيتية - عراقية في بغداد في نهاية عام ١٩٦٧ ، واتفق على ان يساعد الاتحاد السوفيتي العراق في تحسين صناعته البترولية ، والقيام بتنقيب جيولوجي ، وبناء الهياكل المعدنية التي تحمل آلات الحفر فوق آبار البترول وخطوط أنابيب بترول ومعدات للضخ . ان العراق واحدة من أكبر البلاد المنتجة للبترول ، ولكن انتاج البترول ما زال حتى الآن في يد الاحتكارات الأجنبية . وقد اتخذت الحكومة العراقية مؤخرا عددا من الاجراءات للسيطرة على انتاجها البترولي . وقد حرمت شركات البترول الأجنبية من امتيازاتها للتنقيب في مناطق شاسعة لم تستغل بعد . وأنشئت شركة بترول وطنية للتنقيب وانتاج البترول . وقد وصفت الصحافة العراقية في تعقيبها على الاتفاق السوفيتي العراقي الخاص بالتنقيب وانتاج وتكرير البترول ، بأنه خطوة تجاه تحقيق الحلم الذي صبا اليه الشعب العراقي الا وهو ان يستفيد بثروته الوطنية بأكملها .

الجمهورية العربية المتحدة :

تأتي الجمهورية العربية المتحدة في صدر القائمة من حيث حجم التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي . ويساعد الاتحاد السوفيتي في اقامة ما يزيد على مائة مشروع صناعي وزراعي وتسهيلات ثقافية . وقد تم بالفعل تشغيل ٦٧ منها .

وتغطي التسهيلات السوفيتية طويلة الأجل جزءا كبيرا من استثمارات الجمهورية العربية المتحدة بالعملات الأجنبية في التنمية الاقتصادية .

ويذهب حوالى ٨٠ فى المائة من التسهيلات السوفيتية الى تنمية الانتاج الصناعى والطاقة و١٧ فى المائة الى الزراعة .

ويتعاون الاتحاد السوفيتى مع الجمهورية العربية المتحدة فى اقامة عدد من الصناعات الرئيسية ذات الأهمية البالغة للقطاع العام الاقتصادى مثل مصنع الحديد والصلب ، والصناعات الهندسية وبناء السفن والصناعات البتروكيماوية والكيمياويات والأدوية وصناعات القوى وصناعات النسيج . كما يساعد الخبراء السوفيت أيضا فى التنقيب الجيولوجى وفى تدريب الفنيين المحليين .

وعندما يتم تشييد المشروعات التى يجرى بناؤها الآن بالمعونة السوفيتية فان انتاج القوى سيزيد مرتين ونصف مرة فى الجمهورية العربية المتحدة ، ويزيد انتاج الصلب من ٤ الى ٥ مرات وانتاج الكابلات ثلاث مرات . وسوف يؤدى الى الاستغناء تماما او الى الحد من استيراد السفن والفحم ورقائق الصلب الرفيعة وطرق المعادن ومعدات الآلات والأجهزة والأدوات الكهربائية ووسائل اعداد الأدوية وأجهزة الراديو وزيوت التشحيم وغيرها .

ان مشروع أسوان ثلقوى المائية من المشروعات ذات الأهمية الفائقة لاقتصاد الجمهورية العربية المتحدة ، وسيكون عند الانتهاء منه واحدا من اكبر اعمال القوى المائية التكنولوجية فى العالم . وسوف يشمل سدا ارتفاعه ١١١ مترا وطوله ٢٦ كيلو منرات ، ومحطة قوى قوتها ٢١ مليون كيلوات ، وثلاثة خطوط لنقل الكهرباء .

ان الخزان الضخم فى أسوان سيجعل من الممكن تنظيم فيضان النيل وتحرير البلاد من كوارث الفيضان والجفاف . ان الخزان ونظم الري الجديدة ستزيد مساحة الاراضى المزروعة بالرى الدائم بنسبة ٣٠٪ . ولقد قرر الاقتصاديون المصريون أن

زراعة الأراضي الجديدة سوف تزيد الانتاج الزراعى بصفة عامة بنسبة ٤٠ الى ٥٠ فى المائة بالمقارنة بعام ١٩٥٩ .

وقال الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه فى مجلس الامة فى مارس ١٩٦٤ : « ان مشروع أسوان للقوى المائية سيزيد دخل البلاد بمبلغ ٢٣٤ مليون جنيه سنويا ، أى نصف عائد مصر قبل الثورة تقريبا . ان السد يعنى توفير ما يقرب من ١٠٠ مليون جنيه من العملات الصعبة سنويا . وسيجعل من الممكن انتاج ١٠ آلاف مليون كيلو وات من الكهرباء سنويا ، أى ضعف اجمالى ما ينتج اليوم » .

لقد بدأ العمل فى السد فى يناير ١٩٦٠ ، وتم الانتهاء من الكثير ، وما زال هناك الكثير . واجمالا فان السد يحتاج من الحجارة الى ما يكفى لبناء ١٦ هرما من حجم هرم خوفو ، أكبر اهرامات مصر . ولقد أصبح موقع العمل فى أسوان مركزا دراسيا لتدريب الخبراء المحليين والعمال المهرة . وقد تم حتى الآن تدريب حوالى ٢٠ الفا هناك .

وفى منتصف مايو عام ١٩٦٤ قام ٣٠ الف عامل مصرى مع الخبراء السوفيت بسد أكبر نهر فى أفريقيا . ان السد العالى على النيل مشروع حيوى . لقد حال دون حدوث كوارث الفيضانات فى الدلتا فى عام ١٩٦٥ . وفى يناير ١٩٦٨ تم تشغيل التوربينات الأربعة الأولى . وفى ١٩٦٩ بدأت ستة توربينات فى العمل .

ان محطة اسوان تزود القاهرة واجزاء أخرى من الجمهورية العربية المتحدة بالكهرباء . وقد قارب بناء السد الانتهاء منه ، وتم تكوين بحيرة صناعية تتسع لحوالى ٤٠ ألف مليون متر مكعب من المياه . وهكذا فقد تم وضع مياه النيل فى خدمة اقتصاد الجمهورية العربية المتحدة ، وفى خدمة الرى قبل أى شىء آخر . ان حوالى ٢٦٠ ألف فدان من الأراضي الصحراوية قد استزرعت . وتجري اقامة شبكة مترابطة ، آلية ، يمكن التحكم فيها من بعد لمواجهة احتياجات البلاد من الكهرباء للصناعة والزراعة .

ولقد أدى التعاون السوفيتى - المصرى فيما يتعلق بالتنمية الصناعية وغيرها من الميادين الى نتائج طيبة . فقد بدأ اثنان من معامل تكرير البترول الانتاج بالاضافة الى مصنع لاعداد الحديد الخام طاقتة ٢٠٠٠ طن يوميا ومصنع للفحم فى حلوان ومصنع لطرق المعادن ومصنع لانتاج المبرد وورشة لانتاج آلات قطع المعادن ومحطة للقوى الحرارية طاقتها ١٠٠ الف كيلو وات فى السويس ، ومصنع لانتاج المضادات الحيوية واعداد الأدوية ومشروعات كثيرة اخرى .

ان ٤١ من مراكز التدريب المهنى الخمسة والاربعين المقرر اقامتها بالمعونة السوفيتية قد بدأت بالفعل فى تخريج العمال المهرة .

وتم انشاء مفاعل ذرى طاقتة ٢٠٠٠ كيلو وات ومعمل للطبيعة النووية لأغراض البحث العلمى .

وساعد الجيولوجيون السوفيت فى الكشف عن احتياطات للصناعة من الفحم وآبار البترول الجديدة .

ان الاتحاد السوفيتى يقدم أيضا معونات فنية لاستزراع ٨٤ ألف هكتار (٢٠٠ ألف فدان) من الأراضى الفاحلة التى ستزرع بالقطن والحبوب والبنجر والفواكه والخضراوات .

وقد قدمت الحكومة السوفيتية آلات زراعية لمزرعة ميكانيكية ضخمة لانتاج القطن وغيره من المحاصيل فى منطقة مساحتها ٤٠٠٠ هكتار (١٠ آلاف فدان) كهدية لشعب الجمهورية العربية المتحدة .

المغرب :

يساعد الاتحاد السوفيتى المغرب فى اقامة مجمع للصناعات المعدنية فى الدار البيضاء . وسوف ينتج المصنع آلات زراعية وغيرها من البضائع التى يتم استيرادها الآن من الدول الأخرى وسيكون به أيضا مركز للتدريب .

وسيتّم انشاء سد ومحطة للطاقة فوق نهر درا . لقد قامت مجموعة من الخبراء السوفييت في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي والتدريب المهني بوضع توصيات عن اصلاح التعليم في المغرب . ويقوم الجيولوجيون السوفييت بالاشتراك في التنقيب عن البترول والكوبالت الخام وغيره من المعادن .

تونس :

قام الاتحاد السوفيتي طبقا لاتفاقية التعاون الفني والاقتصادي بينه وبين تونس بانشاء معهد فني وطني في تونس وهو الأول من نوعه هناك لتدريب مهندسي البناء والميكانيكا والكهرباء والزراعة ومهندسي قوى الكهرباء المائية . ويقوم المدرسون السوفييت بالعمل في هذا المعهد .

وفي عام ١٩٦٤ ، دعت الحكومة التونسية الاخصائين السوفيت للمشاركة في اعادة تنظيم الخدمات الصحية اعادة تامة . وبالفعل تم ارسال ٢٦ من خبراء الطب السوفيت الى هناك . ويعتبر الخزان الذي ~~يقيم~~ على نهر كاسب في عام ١٩٦٨ ذا اهمية كبرى بالنسبة للموارد المائية في تونس .

سوريا :

والمشروع الرئيسي في مجال التعاون الاقتصادي والفني بين الاتحاد السوفيتي وسوريا هو مشروع انشاء محطة القوى المائية وانشاء خزان للمياه على نهر الفرات . وحينما يتم تشغيل هذا الخزان فانه سيجعل من الممكن مضاعفة مساحة المنطقة المنزرعة تقريبا .

ويقول السوريون ان بناء سد على نهر الفرات كان حلمهم المنشود والذي لم يكن من الممكن تحقيقه لعدة أسباب ، وواحد من هذه الاسباب ان جمهورية المانيا الاتحادية ، كانت ترفض ان تبني هذا السد الا في مقابل امتياز بترولّي ، أما الاتحاد السوفيتي فقد كان على استعداد لبنائه دونما أية شروط .

وقد ساعد الخبراء السوفييت سوريا على تحسين مراعيها ، ووضعوا مشروعا للاستفادة من مياه وارااضي حوض نهر الخابور .

كما أدت عمليات التنقيب الجيولوجية التي تمت بمساعدة الخبراء السوفييت الى اكتشاف مخزون كبير من الملح الحجري والفسفور والحديد الخام ، وكذلك أدت الى اكتشاف ثلاث مناطق بترولية ، وقد تم وضع خريطة جيولوجية لسوريا . وفي عام ١٩٦٨ بدأت سوريا فى الانتفاع ببترونها الخاص المستخرج من أراضيها .

ويقدم الاتحاد السوفييتى مساعدته لسوريا فى بناء خط السكة الحديد بين القامشلى واللاذقية ، وهو الخط الذى يربط المناطق الداخلية الوسطى بالبحر . وفى مارس عام ١٩٦٨ كان قد تم تشغيل جزء يبلغ طوله ١٤٠ كىاو مترا من الطريق يربط بين « الطابقة » وحلب . وسوف يساعد هذا الطريق مع الطريق الذى يربط بين طرطوس وعكارى على نقل المواد اللازمة لبناء سد الفرات . وفى عام ١٩٦٦ تم تشغيل مصنع لصناعة اسياخ الحديد المسلح ، هذا الى جانب مصنع للانسمة الكيميائية سيتم بناؤه ، وثلاثة مراكز للتدريب الزراعى سيتم انشاؤها : أحدها يختص بشئون الغابات ، والآخرا أحدهما للزراعة التى تعتمد على الرى ، والثانى لأعمال الفلاحة التى لا تعتمد على الرى ، مما سيكون له أهمية عظمى فى رفع الطاقة الانتاجية الزراعية .

ان المعونة السوفيتية تساعد بدرجة عظيمة فى تنمية الاقتصاد السورى . وتمثل القروض السوفيتية أكثر من نصف المعونات الخارجية المقدمة الى سوريا .

السودان :

يساعد الاتحاد السوفييتى السودان فى بناء مخازين للفلل بالروافع ، ومصنع لتعبئة الالبان ، ومصنعين لتعليب الفاكهة والخضراوات وبعض المشروعات الأخرى . وكثير من هذه المشروعات يعمل الآن ، وسوف يتم تشغيل بقيتها فى المستقبل القريب .

وقد ساعدت هذه المشروعات السودان على زيادة صادراته وتدعيم القطاع العام اقتصاديا . . كما تساعد أيضا فى زيادة عدد المستخدمين بالأجر . ومن بين المشروعات التى من

المزعم تنفيذها في السودان انشاء مستشفيات ودارين للأمومة ورعاية الطفل .

اليمن :

لقد كان أكبر وأهم مشروع تم انجازه في اليمن هو انشاء ميناء الحديد - وهو أول ميناء بحري في اليمن - وقد بدأ تشغيله عام ١٩٦١ . وتم عبر هذا الميناء الآن معظم صادرات اليمن و وارداته . وقد ساعد الاتحاد السوفيتي اليمن أيضا في بناء محطة رئيسية لمياه الشرب في مدينة « سوخنو » ومصنع لصناعة صهاريج البترول مما ساعد حكومة اليمن على خفض ما تنفقه على استيراد منتجات البترول . وقد تم بناء منطقة سكنية في الحديد . وفي فبراير عام ١٩٦٧ تم فتح ثلاث مدارس عامة تتسع لألف تلميذ . وقد قام الاتحاد السوفيتي ببناء هذه المدارس كهدية منه الى الشعب اليمني . كما تم بناء مستشفى وعيادة خارجية . ويعتبر هذا المستشفى من أكبر المؤسسات الطبية في اليمن وهو مجهز بأحدث الأجهزة الطبية ، وقد قدم الاتحاد السوفيتي هذا المستشفى أيضا كهدية منه الى الشعب اليمني .

ويساعد الاتحاد السوفيتي اليمن في بناء مصنع للأسمنت ومجموعة من المشروعات المرتبطة بصيد الأسماك وطريق للسكة الحديد بين الحديد وتعز . وسوف يساعد هذا الطريق على تنشيط التنمية الاقتصادية في إقليم تهامة الجنوبي وهو من المناطق التي تبشر بمستقبل اقتصادي مزهر ، كما سيزيد من الأهمية الاقتصادية لميناء الحديد . وقد تم زراعة مناطق جديدة في إقليم تهامة .

جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية :

جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية من البلدان التي تعتبر فيها الزراعة ذات أهمية خاصة . وعلى هذا فان الاتفاقية التي تم

توقيعها في شهر فبراير من عام ١٩٦٩ تنص أساسا على تقديم المعونة السوفيتية الواسعة للمساعدة في تنمية هذا القطاع الاقتصادي . وسيجرى بناء ثمانية سدود كما سيتم حفر عدد من الآبار للري ، وستجرى أيضا عملية مسح هيدروجيولوجي شامل في وادي حضرموت . وستقام ثلاث ورش لاصلاح الآلات الزراعية ، كما سيبدأ العمل في انشاء مركز للبحوث الزراعية .

ويجرى الآن تدريب الخبراء الزراعيين وخبراء الري في مدرسة زراعية ثانوية ، وهو أمر له أيضا أهميته الكبرى . هذا وسيتم تدريب الخبراء في مجالات أخرى في الاتحاد السوفيتي .

الكويت :

لم ينشئ الاتحاد السوفيتي علاقات دبلوماسية مع الكويت الا منذ خمسة أعوام فقط . وينمو التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين نموا مطردا وناجحا . فقد تم بناء أكبر السفن الكويتية التي تحمل اسم « القادسية » في حوض بناء السفن في « خيرسون » . وفي مجال التعاون مع الخبراء الكويتيين فان الخبراء السوفيت يدرسون امكانية تنمية مصايد الاسماك في الخليج العربي . وبالإضافة الى ذلك فان الاطباء السوفيت يعملون في المستشفى الحكومي بالكويت .

غانا :

قبل الانقلاب العسكري الذي وقع في غانا في فبراير عام ١٩٦٦ قدم الاتحاد السوفيتي لغانا مساعدات اقتصادية وقنية كبيرة لتطوير اقتصاد البلاد . وقد قدمت المساعدة في انشاء معمل لتنقية الذهب تبلغ طاقته ٢٥ طنا من الذهب سنويا ، وانشاء مصنع لانتاج وحدات خرسانية جاهزة ، ومجموعة من المشروعات المتعلقة بمصائد الاسماك وعدد من المراكز الدراسية لتدريب العمال والفنيين المهرة ، وغير ذلك من المشروعات .

وقد ساعدت المنظمات السوفيتية غانا فى انشاء ثلاث مزارع حكومية لزراع الأرز والذرة ، وامداد هذه المزارع بالآلات اللازمة . وساعد الخبراء الجيولوجيون السوفييت فى اكتشاف مناطق جديدة يوجد بها الذهب كما تم اكتشاف مناطق يوجد بها الحديد الخام والمنجنيز والحجر الجيرى .

وكانت المشروعات المزمع انشاؤها بمساعدة الاتحاد السوفيتى ذات أهمية عظيمة بالنسبة للاقتصاد القومى ، وتكن الزعماء الغانيين الجدد الذين جاءوا الى السلطة بعد الانقلاب أوقفوا - من جانب واحد - تنفيذ الالتزامات التى تنص عليها الاتفاقيات السوفيتية الغانية .

غينيا :

بدأ التعاون الاقتصادى والفنى بين الاتحاد السوفيتى وجمهورية غينيا فى عام ١٩٥٩ ، ولقد كان ذلك الوقت من الأوقات الحرجة بالنسبة لغينيا ، وفى ذلك الوقت كان استقلالها الذى حصلت عليه منذ وقت قريب معرضا للخطر . وقدم الاتحاد السوفيتى للجمهورية الشابة قروضا طويلة الأجل لتنمية الاقتصاد القومى ، وساعد الاتحاد السوفيتى فى بناء مصنع للمعلبات ومحطة كهرباء ديزل ومخازن حفظ بالتبريد . كما ساعد فى إعادة بناء مطار كوناكرى وبناء استاد وفندق . وكان تشغيل مصنع لقطع الأخشاب فى يونيو من عام ١٩٦٥ بداية عهد جديد لصناعة الخشب بالطرق الحديثة . وتم أيضا إنشاء مزرعتين لتربية الماشية ولتحسين السلالات المحلية ولتدريب خبراء الماشية فى غينيا . هذا وقد تم بناء زوارق الصيد التى تعمل على سواحل غينيا فى الاتحاد السوفيتى .

ويساعد فريق كبير من الخبراء الجيولوجيين السوفييت فى رسم الخريطة الجيولوجية لغينيا ، كما يقومون بعمليات التنقيب اللازمة للبحث عن المعادن المختلفة .

وساعد الاتحاد السوفيتى فى بناء المعهد الفنى فى كوناكرى منذ خمس سنوات ، وتضم هيئة التدريس بهذا المعهد ما يقرب من ١٠٠ مدرس وأخصائى سوفيتى .

وفي حفل التخرج الرسمي قال الرئيس سيكوتوري أن المكتب السياسي للحزب الديمقراطي في غينيا يريد « تأكيد رغبتنا في التعاون وبعن امتناننا بصفة خاصة لبلد ثورة أكتوبر » .

وتم شحن المعدات اللازمة لمحطة إذاعة « سونفونيا » كهدية من الاتحاد السوفيتي ويمكن سماع هذه الاذاعة من أي مكان في كل افريقيا .

وقد اهدى الاتحاد السوفيتي غينيا دون مقابل كمية كبيرة من الآلات والمعدات الزراعية والعربات والقوارب الخفيفة لنقل الركاب وأجهزة العرض السينمائي ومكتبة تتضمن ١٠ آلاف كتاب .

ويعمل كثير من الأطباء والمدرسين السوفيت في غينيا على الرغم من الجو الشديد الحرارة هناك .

وقد تحدث الرئيس سيكوتوري عن المساعدات السوفيتية فقال : « أريد أن أعبر عن الرضاء التام الذي يجده الشعب الغيني في علاقاته مع الاتحاد السوفيتي . فقد ساعدتنا هذه العلاقات على إنجاز الخطة الثلاثية للتنمية ، وجعلت من الممكن لنا أن نصل إلى أهداف الخطة السبعية . أن الهدف الرئيسي لهذه الخطة هو دعم الثورة الغينية وزيادة قوتها . وخلق أساس راسخ لامتنا واستغلال مصادر ثروتنا الطبيعية استغلالا منظما » .

اثيوبيا :

يقوم التعاون بين الاتحاد السوفيتي واثيوبيا بموجب اتفاقية ١١ يوليو عام ١٩٥٩ التي منحت الحكومة الاثيوبية بمقتضاها قرضا طويلا لأجل بشروط سهلة . وقد استخدم هذا القرض في بناء مصنع لتصنيع البترول مع محطة قوى حرارية . وقد تم تشغيل المصنع عام ١٩٦٧ وهو ينتج الآن الغاز المضغوط والبنزين ذا الأوكتين العالي الدرجة ووقود الطائرات والكيروسين ووقود الديزل والفلايات والأسفلت ، ويعنى هذا كله توفيراً عظيماً في العملة الصعبة .

وفي الاحتفال الكبير الذي اقيم بمناسبة البدء بتشغيل المصنع ، عبر الامبرطور هيلاسلاسي الأول عن امتنانه للحكومة السوفيتية ، وقال : « ان هذا المصنع سيدعم استقلال أثيوبيا القومى وسوف يسهم اسهاما لا حد له فى مجال التنمية فى البلاد . وسيقدم هذا المصنع فرص العمل لعدد كبير من المواطنين الأثيوبيين كما سيكون مدرسة للتدريب لعدد آخر من المواطنين الذين سيعملون به خلال السنوات القادمة » .

وقد تم فى عام ١٩٦٢ افتتاح المدرسة الفنية فى مدينة « بحر دار » ، وقد قدمت هذه المدرسة هدية من الاتحاد السوفيتى .

وتعد هذه المدرسة من أكبر المدارس فى أثيوبيا ، وهى مجهزة بأحدث التجهيزات لتدريب انفيين والكيمائيين التحليليين والكهربائيين والتكنولوجيايين فى مجال صناعات النسيج وأعمال الخشب والآلات الزراعية . ويوجد مدرسون ومستشارون سوفيت كما يوجد معلمون فى مجال التدريب المهنى بين العاملين فى هذه المدرسة .

وفي يوليو عام ١٩٦٤ أصدرت وزارة التعليم فى أثيوبيا قرارا بتحويل هذه المدرسة الفنية الى معهد للتكنولوجيا ، وقد تخرج فى هذا المعهد حتى الآن ٢٧٠ أخصائيا .

ويقضى الاتفاق السوفيتى الأثيوبى فى يونيو عام ١٩٦٨ بتقديم المزيد من التعاون ، وبخاصة فيما يتعلق بتدريب الاخصائيين الأثيوبيين . وقد تم بناء معهد للمعلمين وعدد من المدارس المهنية ومركز للدراسات الزراعية .

وستقدم المساعدات فى بناء مستشفى ومحطة مياه للشرب فى منطقة « عصب » وفى تنظيم خدمات الطب البيطرى فى البلاد عن طريق تقديم الأجهزة اللازمة ، كما ستم المساعدات فى مجال التنقيب الجيولوجى .

الكاميرون :

تم توقيع اتفاق للتعاون بين الاتحاد السوفيتى والكاميرون فى ١٥ من ابريل عام ١٩٦٦ . ويقضى هذا الاتفاق باقامة مدرسة

زراعية لمائتى طالب ، ومدرسة أخرى لشئون الغابات تضم مائة طالب ، كما يقضى بارسال معلمين سوفييت ومساعدى معامل لإدارة هاتين المدرستين .

كينيا :

قام الاتحاد السوفييتى ببناء مستشفى يحتوى على ٢٠٠ سرير وعيادة خارجية فى كيسومو التى تقع فى قلب أكثر أقاليم كينيا ازدهارا بالسكان . . وقد قدم الاتحاد السوفييتى هذا المستشفى هدية منه الى كينيا . وقد أمد هذا المستشفى بالأدوية السوفيتية كما يعمل به عدد من الأطباء السوفيت .

جمهورية الكونغو (برازافيل) :

منح الاتحاد السوفييتى جمهورية الكونغو قرضا بشروط سهلة يقوم خبراء الجيولوجيا السوفيت بمقتضاه بالمساعدة فى عمليات التنقيب ، وقد تم اكتشاف مخزون من القطران الرملى والبرصاص والزنك والتبر .

وتم بناء فندق يحتوى على ١٢٠ غرفة فى برازافيل فى عام ١٩٦٨ ودار للامومة ورعاية الطفل تم بناؤه فى عام ١٩٦٩ كهدية الى شعب الكونغو .

ويقدم الاتحاد السوفييتى المساعدة فى تدريب الاختصاصيين من أبناء الكونغو ، وقد تقرر اقامة مركز للتدريب المهنى لتدريب العاملين على الآلات وغيرهم من الاختصاصيين الزراعيين ، ويعمل عدد كبير من المعلمين والأطباء السوفيت فى الكونغو .

مالى :

ساعد الاتحاد السوفييتى مالى فى بناء « ستاد » يتسع لـ ٢٥ ألف شخص ، وكذلك فى اقامة بعض المعاهد التعليمية . وقد تم توسيع مزرعة حكومية بمساعدة الاتحاد السوفييتى . كما تم اكتشاف مناجم كبيرة من الحجر الجيرى فى منطقتى بافولاب وجانجونترى . وسوف يقدم ذلك المادة الخام لمصنع الأسمنت

الذى يجرى انشاؤه حاليا . وقد ساعد الاخصائيون السوفيت ايضا فى انشاء الهيئة الوطنية للجيولوجيا .

ويجرى تدريب الاخصائيين من ابناء مالى ، ويقوم المعلمون السوفيت الذين يذهبون الى مالى بناء على طلب الحكومة المالية بتدريب الخراطيين وعمال البناء والبرادين فى مراكز جديدة للتدريب . كما يقوم المعلمون السوفيت بالتدريس فى مدرسة التمريض وفى المعهد العالى للإدارة ومركز البحوث الزراعية .

السنغال :

تعتبر صناعة مصائد الأسماك من الصناعات ذات الأهمية العظمى بالنسبة للاقتصاد القومى فى السنغال . ويتم تقديم مساعدات كبيرة فى تنمية هذه الصناعة بموجب الاتفاق السوفيتى السنغالى الذى عقد فى مارس عام ١٩٦٥ . وكما قال الرئيس ليوبولد سنفور فان سفن الصيد السوفيتية التى سيقوم الاتحاد السوفيتى بتسليمها للسنغال عام ١٩٧١ ستساعد على تكوين أسطول صيد قوى يساعد على مواجهة متطلبات البلاد .

الصومال :

تم انشاء عدد من مشروعات الدولة الخاصة بتجهيز صناعات كثيرة ذات أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الصومالى بالتعاون مع الاتحاد السوفيتى ، وما زال هناك عديد من المشروعات يجرى العمل فيه . وتضم هذه المشروعات مصنعا لتعبئة الألبان فى مقديشيو ومصنعا لحفظ اللحوم فى كيسمايد ومصنعا لتعليب الأسماك فى لاس خوره .

وسيكون لميناء « بربرة » الذى سيتم بناؤه بمساعدة الاتحاد السوفيتى أهمية كبرى فى تنمية التجارة الخارجية للبلاد وفى تنمية الاقتصاد بصفه عامة فى الصومال الشمالى .

وقد تم الكير فى مجال تحسين خدمات الصحة والتعليم . وفى عام ١٩٦٤ تم تشغيل مطبعة حكومية فى مقديشيو . وقدم الاتحاد السوفيتى مستشفين بعيادتين خارجيتين كهدية ،

ويقوم هذان المستشفيان بعملهما الآن في كل من « الشيخ » ، و « يوجيت » . ويلقى الأطباء والمعلمون السوفييت وغيرهم من الخبراء السوفييت الذين يعملون في المجالات الأخرى في الصومال احتراما كبيرا . وفي عام ١٩٦٨ تخرجت الدفعة الأولى من أول مدرسة داخلية ناتوية . وقد تم مؤخرا إرسال ما يقرب من ٥٠٠ طالب صومالي إلى الاتحاد السوفيتي للدراسة هناك . ويقوم عدد كبير من العمال والفنيين والأخصائيين الذين تلقوا تعليما عاليًا بالتدريب العملي في مصانع الاتحاد السوفيتي . وأيضا في المشروعات التي تم بناؤها في الصومال بمساعدة الاتحاد السوفيتي .

تنزانيا :

يساعد الاتحاد السوفيتي تنزانيا في مجال التنقيب الجيولوجي وبحث امكانيات انشاء محطات للقوى الكهربائية وغيرها من مشروعات القطاع العام . وقد منحت الحكومة السوفيتية تنزانيا قرضا طويل الأجل . وسوف يحقق المتعاون السوفيتي التنزاني الأهداف التي دعا إليها اعلان أروشا الذي يدعو إلى إقامة الاشتراكية في البلاد .

أوغندا :

تعهد الاتحاد السوفيتي بمساعدة أوغندا في بناء مصنع للنسيج ومركز لتدريب عمال الآلات الزراعيين وبعض المشروعات الأخرى ، وقد قدم الاتحاد السوفيتي - من أجل ذلك - قرضا طويل الأجل .

وقام الاتحاد السوفيتي بإرسال المعدات الخاصة ببناء الطرق وصناعة الأدوية والأجهزة الطبية اللازمة لإنشاء مراكز يطرية إلى أوغنده . ويعمل في أوغنده أطباء ورجال اقتصاد من السوفييت .

زامبيا :

تواجه جمهورية زامبيا الفتية مشكلات خطيرة نتيجة المنقصر الكبير في الأخصائيين والتخلف وسائل النقل . ويساعد الاتحاد

السوفيتي زامبيا في تجهيز كلبتي الطب والهندسة بجامعة زامبيا . وسيقوم المدرسون السوفيت بالتدريس في هذه الجامعة .

وسيمد الاتحاد السوفيتي زامبيا أيضا بالمعدات والاختصاصيين اللازمين لإقامة الطرق ، كما سيتم بناء أربع محطات قوى بالديرل في المناطق الريفية .

تسناد :

يتضمن برنامج التعاون الاقتصادي والفني مع تسناد بناء مدرسة ثانوية للتمرير ومعامل التدريب النظري والعمل وأنشاء هيئة وطنية لإنشاء الطرق . ويساعد الخبراء السوفيت الأجهزة المختلفة في تسناد في تقييم احتمالات التنمية الزراعية والتنقيب الجيولوجي .

الفصل الرابع

موسكو تمد يد المساعدة

لقد كان لينين ، حتى قبل اقامة السلطة السوفيتية في روسيا ، من أنصار التعاون بين البلدان التي يمكن أن تنتصر فيها الاشتراكية وبين حركات التحرر القومية . وقد كتب في عام ١٩١٦ يقول : « اننا نؤيد ، كما كنا دائما ، وكما سنظل دائما الترابط الوثيق والاندماج بين الطبقة العمالية الواعية في الدول المتقدمة وبين العمال والفلاحين والأرقاء في كل البلدان المقهورة . ولقد أسدينا النصيحة ، وسنظل نقدمها دائما ، الى كل الطبقات المقهورة في الدول المقهورة بما فيها المستعمرات ألا تنفصل عنا وأن توطد معنا أقوى العلاقات وأن توحد جهودها معنا » coll. works, vol. 23. p 67 وقال لينين أيضا « ان الشيوعيين يقيمون علاقات دولية مختلفة تماما بما يجعل في الامكان بالنسبة للشعوب المقهورة أن تخلص نفسها من النير الاستعماري » . coll. works vol. 31, p 477

ان التجربة الكاملة للاتحاد السوفيتي وعلاقاته بالدول النامية هي دليل على تمسك الاتحاد السوفيتي الدائم بالأفكار اللينينية الخاصة بتقديم التأييد الكامل لحركة التحرير القومية واقامة تحالف أقوى مع الشعوب التي رفضت عن كاهلها نير الاستعمار . ولقد تطلب النضال ضد الاستعمار جهدا ماديا ومعنويا عنيفا من جانب شعوب آسيا وأفريقيا ، ووقف الاتحاد السوفيتي دائما الى جانب الشعوب التي تحارب للتخلص من نير الاستعمار.

ويقول ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في لقاء الصداقة السوفيتية المنفولية الذي عقد في أولان باتور في ١٥ من يناير عام ١٩٦٦ : « لقد توجهت أنظار الشعوب المناضلة من أجل حريتها واستقلالها

الى موسكو مرات ومرات خلال الحقبة الماضية ، وتوجهت انظار هذه الشعوب الى حزب لينين طالبة العون والمساندة . ويمكننا القول بضمير خالص ان موسكو لم ترفض اى طلب من هذه الطليات الخاصة بتقديم العون « . (بلا)

لقد قدم الاتحاد السوفيتى وسيقدم دائما العون بكل الطرق الممكنة لحركة التحرير القومية وللبلدان التى حصلت على حريتها حديثا فى نضالها ضد الامبريالية والاستعمار الجديد وفى جهودها لبناء اقتصادها القومى الذى هو بمثابة الأساس المادى لاستقلالها الحقيقى .

وتثبت الحقائق الوارد ذكرها فى هذا الكتيب ان التعاون الاقتصادى السوفيتى مع بلدان آسيا وأفريقيا هو عامل فعال فى مساعدة هذه البلدان على التغلب على التخلف الاقتصادى الذى خلفه الماضى .

لقد تحقق حلم الأجيال بالنسبة للشعب العامل فى مصر : فقد يساهم سد أسوان العالى الذى ساعد السوفيت فى بنائه بشكل عظيم فى تحقيق التقدم الاقتصادى للجمهورية العربية المتحدة . وفى الهند يدخل الصلب المستخرج من اقليم بهيلاي فى صناعة الآلات التى يجرى صنعها أيضا فى المصانع الهندسية التى تم انشاؤها أيضا بمساعدة السوفيت . وتستخدم هذه الآلات لتسهيل عمل العامل الهندى وتهيب الظروف الملائمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والحضارية فى هذا البلد العظيم . وقد مكنت مئات المشروعات الصناعية التى تم بناؤها فى بلدان آسيا وأفريقيا بمساعدة الاتحاد السوفيتى ، الى جانب مراكز التدريب من الناس ، وظهرت بداية مباشرة لمزيد من الارتفاع فى مستوى المعيشة .

ان عشرات المؤسسات التعليمية التى تم بناؤها فى بلدان آسيا وأفريقيا بمساعدة الاتحاد السوفيتى ، الى جانب مراكز التدريب المهنى والمدارس العليا والثانوية المتخصصة التى قام السوفيت بانشائها ، ولقد فتحت أبوابها للبنين والبنات فى شعوب آسيا وأفريقيا . والمهندسون السوفيت يقدمون تجاربهم وخبراتهم

الفنية الى الشباب المحلى الذين يعملون معهم فى مواقع العمل والمنشروعات الصناعية ويشركونهم فيها وهم بذلك يساعدون على خلق القوى الانتاجية الرئيسية وأمل الدول الوطنية الفتية ، اى الطبقة العاملة والمهندسين .

وفى سبيل مساعدة الدول التى برزت حديثا فى القضاء على الآثار الخطيرة التى خلفها ماضيها الاستعماري ، ومن أجل تحقيق استقلالها الاقتصادي ، فان الاتحاد السوفييتى - فضلا عن تدعيم التعاون الاقتصادي والفنى مع هذه الدول - يزيد دائما من حجم تجارته معها .

واند تمكن الاتحاد السوفييتى بحكم اقتصاده المخطط ونتيجة لعدم وجود أزمات اقتصادية فيه ، أن ينمى تجارته مع الدول الحديثة على أساس الاتفاقيات الحكومية وعلى وجه الخصوص الاتفاقيات ذات الأمد الطويل . وان بلدان آسيا وأفريقيا التى تتبادل التجارة مع الاتحاد السوفييتى تعلم علم اليقين أنها ستكون قادرة على تصدير ما تنتجه من بضائع ولهذا تكون قادرة على أن تخطط اقتصادها وتجارتهما لعدة سنوات قادمة بغض النظر عن الأحوال المتغيرة للسوق العالمية وتستفيد بهذه القدرة المضمونة على التصدير فى نضالها ضد الاحتكارات الدولية .

ونعد التجارة أيضا احدى الوسائل التى يلجأ اليها الانحاد السوفييتى لدفع عجلة التقدم فى بلدان آسيا وأفريقيا ومساعدتها فى التغلب على الأنماط الاستعمارية التى يقوم عليها اقتصادها . وتتكون الصادرات السوفيتية الى هذه البلدان على نحو متزايد من الآلات والمعدات التى تحتاج اليها هذه البلدان لتصنيع اقتصادها وتنمية زراعتها . وتساعد السياسة التجارية السوفيتية البلدان النامية على بيع البضائع التى تنتجها مصانع صناعاتها الناشئة فى الأسواق الخارجية .

وفى هذا الصدد كتبت صحيفة الأهرام القاهرية اليومية تقول : « ان المصريين الذين يناضلون من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي الكامل يعتبرون الاتفاق التجارى الذى تم توقيعه بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتى لعام ١٩٦٨ ذا أهمية عظيمة بالنسبة لبلدنا . فالاتحاد السوفييتى لن يقوم فقط

بإمدادنا بالمواد التي نحتاج إليها صناعتنا الآن بصورة ملحة ولكننا لأول مرة سنكون قادرين على تصدير جزء كبير من صناعتنا التي لم تكن من صادراتنا التقليدية . وأنه لمن الصعب تقدير أهمية ذلك بالنسبة لصناعتنا » .

وقد ذكر اليكسي كوسيجين رئيس مجلس الوزراء السوفيتي في التقرير الذي قدمه إلى المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي ، أن الاتحاد السوفيتي سوف يشتري من الدول الفتية مقادير متزايدة من صادراتها التقليدية كالقطن والصوف والمواد الخام للمصنوعات الجلدية والأحذية والمعادن الخام غير الحديدية والزيوت النباتية والفاكهة والبن والكاكاو والشاي وغيرها من المواد الخام والسلع لمصنعة . وتنمية التجارة السوفيتية مع الدول الفتية المستقلة وفق هذه الخطوط هي لصالح انجانبين . فهي من ناحية تدفع عجلة التقدم الصناعي في البلدان النامية ، ومن ناحية أخرى تساعد الاتحاد السوفيتي على الاستفادة بطريقة أفضل من الإمكانيات الكامنة بالنسبة لعملية تقسيم العمل على الصعيد الدولي .

وعلى عكس الدول الإمبريالية التي تفرض ضرائب جمركية مرتفعة لمحاولة منع الدول النامية من تصدير بضائعها ، فإن الاتحاد السوفيتي - ابتداء من أول يناير عام ١٩٦٥ - ألغى كل الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من الدول النامية . فلا عجب إذن أن يتزايد عدد الدول التي يهمها أن تكون لها علاقات تجارية مع الاتحاد السوفيتي . فمنذ عشر سنوات كان للاتحاد السوفيتي علاقات تجارية مع سبع عشرة دولة فقط في آسيا وأفريقيا . أما الآن فقد زاد هذا العدد ووصل إلى ٥٠ دولة . وفيما بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٦٧ زاد حجم التجارة السوفيتية مع الدول النامية إلى أربعة أضعاف تقريبا ، في حين ارتفع حجم التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي بصفة عامة بنسبة ١٥٠ في المائة .

إن الاتحاد السوفيتي يؤازر بشدة الدول النامية في نضالها ضد التعسف الإمبريالي في التجارة العالمية وضد التفرقة وعدم المساواة ، ويضطلع مع بلدان آسيا وأفريقيا بمهمة إنشاء علاقات

اقتصادية دولية تقوم على مبادئ المساواة والمصلحة المتبادلة .
ولقد ظهر الموقف المشترك بين الاتحاد السوفيتى والدول الفتية
المستقلة فى المؤتمر الدولى للتجارة والتنمية الذى عقد فى جنيف
(١٩٦٤) وفى نيودلهى (١٩٦٨) . وفى هذين المؤتمرين قدم الوفد
السوفيتى مقترحات ببناء لتنفيذ مبادئ عادلة للعلاقات
الاقتصادية الدولية ولتطوير العلاقات التجارية للدول النامية مع
اندول الصناعية المتقدمة . ولقد بذل الاتحاد السوفيتى قصارى
جهده من أجل تنفيذ هذه التوصيات .

وفى دلهى أعلن رئيس الوفد السوفيتى أن الاتحاد
السوفيتى يؤازر مطالب الدول النامية بأن تزيد الدول الرأسمالية
المتقدمة والمنظمات الدولية التى تمنح القروض من حجم القروض
التي تقدمها لأغراض التنمية ، وأن تضع شروطا أفضل لهذه
القروض إذ أن هذه القروض ستعوض الى حد ما الخسائر التى
لحقت بالدول النامية نتيجة للحكم الاستعماري وسياسة الاستعمار
الجديد . وقد دعا الوفد السوفيتى المؤتمر الى المطالبة بحق
الدول المستقلة حديثا فى الحصول على تعويض عن الخسائر التى
لحقت بالدول النامية نتيجة للحكم الاستعماري وسياسة الاستعمار
مطلق التحكم فى تحويل الفوائد التى يحصل عليها الأجانب من
ادارة المشروعات الأجنبية فى هذه الدول . وأيد الاتحاد السوفيتى
أيضا توصية ميثاق الجزائر لعام ١٩٦٧ والتي تقول بأنه فى حالة
تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية للدول النامية فإنه لا يجوز
استخدام سياسة التفرقة ضد القطاع العام فى تقديم هذه
المساعدات .

ان التغيير الذى طرأ على ميزان القوى فى العالم نتيجة للقوة
الاقتصادية والعسكرية المتزايدة للنظام الاشتراكي العالمى ،
والضعف الذى منيت به الامبريالية والتأييد الذى يمنحه الاتحاد
السوفيتى والدول الاشتراكية الأخرى للبلدان النامية ، كل ذلك
هيا الظروف المناسبة للدول الفتية لاتباع سياسة خارجية مستقلة
وبصفة خاصة سياسة عدم الانحياز .

ولقد وقف الاتحاد السوفيتى دائما الى جانب الدول
الآسيوية والأفريقية يؤازرها فى نضالها من أجل تحقيق الحرية

والاستقلال الوطنى . ولقد قامت الأمم المتحدة ووكالاتها مرارا - بناء على مبادرات من جانب الاتحاد السوفيتى - باتخاذ قرارات من شأنها التعجيل بتحقيق الاستقلال السياسى لشعوب المستعمرات والبلدان التابعة . وكان للاجراءات الحاسمة التى اتخذتها الحكومة السوفيتية فى اعوام ١٩٥٦ الى ١٩٥٨ و ١٩٦٧ فعاليتها فى مساعدة بلدان الشرق العربى على حماية مكاسبها من صور العدوان الامبريالى المختلفة . ولقد كان هذا هو الموقف اثناء العدوان الاستعمارى على منطقة السويس ، وحينما تعرضت سوريا للتهديد بالعدوان ، وحينما حاول مشاة الأسطول الأمريكى النزول فى لبنان ، وحينما استعدت القوات البريطانية لدخول الأردن .

ولقد قدر الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة التأييد السوفيتى للشعب المصرى حق تقديره حينما قل : « ان تأييدكم وانذاركم كانا عاملا لتدعيم الحرية ورفع المعنويات فى هذا الجزء من العالم . لقد هب أبناء شعبنا للدفاع عن حقوقهم وهم يشعرون أنهم ليسوا وحدهم فى تلك الحرب وأن هناك شعوبا صديقة تقف الى جانبهم وتؤمن حقوقهم وتساعدهم على الصمود فى وجه الحرب السياسية والاقتصادية ، وقد دعم ذلك قضية الحرية بالنسبة للشعوب المناضلة من أجل تحقيق استقلالها » .

لقد كان الاتحاد السوفيتى حازما فى تأييده للبلدان العربية فى نضالها ضد العدوان الاسرائيلى .

وساعدت كل الدول الاشتراكية الشعوب العربية فى وقف العدوان الاسرائيلى والقضاء على آثاره ، وقد تمت مناقشة المشكلات المترتبة على هذا العدوان فى الاجتماع الذى عقده زعماء أحزاب وحكومات الدول الاشتراكية الشقيقة فى بودابست فى يونيو عام ١٩٦٧ ، وقد تبادل المجتمعون المعلومات « حول المساعدات الاقتصادية ، بما فيها الاجراءات اللازمة لتنمية الصناعة والزراعة فى الجمهورية العربية المتحدة والبلدان العربية الأخرى التى تعرضت للعدوان الامبريالى » . كما تبادلوا الآراء حول الاجراءات اللازمة لتنمية التعاون الاقتصادى على المدى البعيد مع البلدان العربية » .

تُقدم الاتحاد السوفييتى المساعدات العسكرية والاقتصادية الكاملة لجمهورية فيتنام الديمقراطية التى يحارب شعبها ببسالة ضد العدوان الامبريالى الأمريكى .

ويسعى الاتحاد السوفييتى الى إيجاد حلول سلمية للمنازعات التى تنشعب بين الدول التى حصلت على حريتها حديثا ، هذه المنازعات الناجمة عن المناقضات التى ورثتها هذه الدول عن ماضيها الاستعمارى . وليس خافيا الدور الهام الذى قام به الاتحاد السوفييتى والخدمات العظيمة التى قدمتها الحكومة السوفيتية من أجل اقرار التسوية السلمية للصدام المسلح بين الهند وباكستان فى يناير عام ١٩٦٨ ، لقد أصبح اتفاق طشقند الذى أعلنت فيه الهند وباكستان عزمهما على حل كل المسائل المتنازع عليها بينهما بالطريقة السلمية علامة بارزة لها أهميتها التاريخية بالنسبة لتطور العلاقات الدولية فى جنوب شرق آسيا .

ان تجربة الاتحاد السوفييتى فى التغلب على التخلف الاقتصادى الذى ورثته البلاد عن ماضيها فيما قبل الثورة لها نفس الأهمية العملية التى للمساعدات الاقتصادية المباشرة بالنسبة للدول النامية .

وكون الاتحاد السوفييتى قد أصبح دولة صناعية عظمى خلال جيل واحد هى حقيقة تشجع شعوب البلدان النامية فى نضالها من أجل إجراء تحولات أساسية فى المجالين الاجتماعى والاقتصادى بل وعلاوة على ذلك فان عددا من الدول الفتية قد رفضت الطريق الرأسمالى ومضت متقدمة فى طريقها لبناء الاشتراكية .

وفى المؤتمر الدولى للأحزاب الشيوعية والعمالية الذى عقد فى موسكو فى ٧ يونيو عام ١٩٦٩ خاطب ليونيد بريجنيف السكرتير انعام للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى المؤتمر بقوله : « ان التوجيه الاشتراكى فى عدد من الدول الفتية فى أفريقيا وآسيا هو انتصار هام للقوى الثورية وهزيمة كبرى للاستعمار . ولقد حققت هذه البلدان نجاحها الأول بإجراء بعض الإصلاحات الجذرية الاجتماعية والاقتصادية معطية بذلك تأكيدا عمليا جديدا لما استخلصه لينين من انه فى عصرنا هذا يمكن للشعوب التى

حصلت على حريتها من الظلم الاستعماري أن تسير قدما في طريق التقدم الاشتراكي دون أن تمر بمرحلة الرأسمالية . ومن أهم الشروط اللازمة لامكانية تحقيق هذا التطور التعاون بين الدول الفتية التقدمية والدول الاشتراكية » .

وتواجه الدول التي حصلت على حريتها حديثا مهام عديدة ومعقدة إذ انه ينبغي عليها تدعيم استقلالها وخلق اقتصادها المستقل والتغلب على التخلف الذي ورنته عن ماضيها تحت حكم الاستعمار .

لقد ساعد الاتحاد السوفيتي بكل انواع المساعدات دائما وسيظل يساعد بلدان آسيا وأفريقيا في مواجهة هذه المهام وفي كفاحها من أجل مستقبل افضل .

ان القرارات التي اتخذها المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعي السوفيتي ، والتي أقرت التوجيهات الخاصة بخطة التنمية الاقتصادية الخمسية في الاتحاد السوفيتي (١٩٦٦-١٩٧٠) تفتح آفاقا جديدة مأمونة للتعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفيتي والدول النامية .

وسيؤدي الانجاز الناجح لخطة السنوات الخمس الى تدعيم القدرة الاقتصادية للاتحاد السوفيتي والى زيادة صادراته ، وبصفة خاصة في الآلات والمعدات التي تحسنت صناعتها من الناحية الفنية وتطورت تطورا كبيرا فأصبحت تقف على قدم المساواة مع المستويات العالمية .

وفي الوقت نفسه فان نمو الانتاج وزيادة دخل المستهلك قد زاد من احتياجات الاتحاد السوفيتي من منتجات الدول النامية .

ويقول ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في المؤتمر الثالث والعشرين للحزب « ان الحزب الشيوعي السوفيتي يعتبر أن واجبه الدولي هو بذل تصاري جهده لمواصلة تأييد الشعوب المناضلة من أجل تحقيق تحريرها الكامل من نير الاستعمار والاستعمار الجديد . ان الحزب الشيوعي والحكومة السوفيتية سيواصلان تقديم المساندة

الكاملة لكل الشعوب المناضلة من أجل تحقيق حريتها ، والعمل على منح الاستقلال فورا لكل البلدان والشعوب المستعمرة ، ودعم التعاون الكامل مع الدول التي حصلت على استقلالها القومي ومساعدتها على تنمية اقتصادها وتدريب كوادرها الوطنية ومكافحة الاستعمار الجديد .

وعلى الرغم من الافتراءات التي يروجها أعداء الاتحاد السوفيتي وأعداء الدول الفتية ، فإن موسكو كانت وستظل دائما الصديق المخلص الذي تعتمد عليه الدول النامية .

وعلى اللوحة التذكارية التي أقيمت أمام مصنع بهيلاي للحديد والصلب ، وهو أول مشروع للتعاون السوفيتي الهندي ، نقشت الكلمات التالية : « فلتظل صداقتنا في قوة صلب بهيلاي » .

ان الشعب السوفيتي سيواصل بذل قصارى جهده من أجل تنمية هذه الصداقة مع شعوب آسيا وأفريقيا وجعلها مع مرور الأيام أكثر رسوخا وقوة .

المحتويات

صفحة

| | |
|--------------------------------------|----|
| الفصل الأول : الخرافة والحقيقة | ٣ |
| الفصل الثاني : شركاء متساوون | ٢١ |
| الفصل الثالث : حقائق وأرقام | ٤٦ |
| الفصل الرابع : موسكو تمد يد المساعدة | ٨٠ |

مطبع شركة الإعلانات الشرقية



47
29

АКАДЕМИЯ НАУК СССР
ИНСТИТУТ ФИЗИКИ
УЛ. ПРОСПЕКТ МОСКОВСКИЙ, 25
125080 МОСКВА



0230627